OMCT
Réseau SOS-Torture

سند
sanad
Centre de Conseil OMCT مركز توجيه

تقرير سند

2025-2024

سند الكاف

شارع منجي سليم،
فضاء زغلامي،
الطابق الأول شقة 2،
الكاف 7100
الهاتف: 022 223 78 216+
فاكس: 052 225 78 216+

سند صفاقس

شارع الهادي نويرة،
بية سنتر،
الطابق الأول، شقة 14،
صفاقس 3000
الهاتف: 474 404 74 216+
فاكس: 478 404 74 216+

سند تونس

3 نهج حسان بن نعمان حي
الحدائق، تونس 1002
الهاتف: 114 791 71 216+
فاكس: 115 791 71 216+

www.omct-tunisie.org

رسم توضيحي أنجزه يوسف،
17 سنة، مشارك في المسابقة الفنية حول الكرامة، جوان 2025 .

OMCT
SOS-Torture Network

سند
sanad
Centre de Conseil OMCT مركز توجيه

تقـــرير ســـند

2025-2024

جدول المحتويات

سند، رعاية مستمرة متعددة الاختصاصات **06**

- مقاربتنا 07
- سياق مليء بالقيود 08
- سند بالأرقام (من جوان 2024 إلى ماي 2025) 10

1. المساعدة الاجتماعية **14**
حين يفضي السياق الى تعميق الهشاشة، تتزايد التحديات أمام توفير الرعاية الاجتماعية

- قصة نجاح: إياد 18
- قصة تحدي: عائشة 19

2. المساعدة النفسية **20**
الصحة النفسية في مهب الأزمات المتعددة والعنف المؤسساتي: أزمة صامتة تتفاقم

- قصة نجاح: عائلة بيرم 22
- قصة تحدي: تيم 24

3. المساعدة الطبية لمستفيدي برنامج سند **26**
ضرورة حيوية

- قصة نجاح: بيرم ويوسف 28
- قصة تحدي: جوزفين 29

4. الإدماج الاجتماعي والمهني **30**
الدعم اين تتراجع الدولة

- قصة نجاح: عائلة يزن 32
- قصة تحدي: غادة ومي 32

5. أنشطة «سند» الثقافية **35**
استخدام الفن لبناء القدرة على الصمود

- قصة نجاح: سيلين 37

6. المساعدة القانونية **38**
سند الحق، رعاية قانونية ميدانية ونزاعات قانونية متميزة

- العديد من المحاكمات، ولكن القليل من العدالة ... 40
- متابعة التحقيقات: مرحلة حاسمة في مكافحة الإفلات من العقاب 41
- سند الحق يتجند للدفاع عن مستفيديه 42
- مسؤولية الدولة التونسية: نزاع طويل، ولكنه واعد 43

7. التحليل القانوني في خدمة التقاضي **48**

- عدالة منعزلة 49
- النزاعات القضائية المتعلقة باختصاص القضاء العسكري 50
- النزاعات القضائية المتعلقة بظروف الاحتجاز 51

8. نبذة عن مستفيدي سند **52**

9. توجهات التعذيب وسوء المعاملة **54**
لماذا يتم اللجوء الى برنامج سند؟

10. صوت أولئك الذين يرافقون **62**

سند،
رعاية مستمرة
متعددة الاختصاصات

برنامج «سند» هو برنامج متعدد الاختصاصات للمساعدة المباشرة لضحايا التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في تونس، وقد أنشأته المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في عام 2013. يدعم البرنامج المستفيدين منه من خلال ثلاثة مراكز في كل من الكاف وصفاقس وتونس العاصمة.

مقـاربتنا

حسن الاستقبال

عندمـا يقـدر فريـق «سـند «ان الشـخص يقـع ضمـن مجـال تدخـل المنظمـة العالميـة لمناهضـة التعذيـب فانـه يحـرص عـلى توفـير اسـتقبال مهـني يراعـي أثـر الصدمـة النفسـية، يقـوم الفريـق، إدراكا منـه للضيـق والشـعور بانعـدام الامـن الـذي يشـعر بـه ضحايـا التعذيـب وسـوء المعاملـة بعـرض خدمـات «سـند» وأسـاليب عملـه ويوضحـون قـدرات البرنامـج وحـدوده في كنـف التعاطـف الازم. تتـم إحالـة الأشـخاص الذيـن لا يمكـن لشـبكة سـند رعايتهـم، إذا لـزم الأمـر، إلى منظمـات مختصـة أخـرى.

خطة خاصة للتدخل

يتـم وضـع خطـة تدخـل فرديـة مصممـة خصيصاً لـكل مسـتفيد. تركـز الخطـة عـلى احتياجـات الضحيـة، مـع مراعـاة وضعهـا الاجتماعـي والاقتصـادي وتأثـير الصدمـة عـلى أسرتهـا ومقربيهـا. يتـم وضـع الخطـة بالتشـاور مـع المهنيـين المعنيـين، ويمكـن مراجعتهـا وإعـادة تكييفهـا وفقـا لاي تقـدم أو ظهـور التحديـات.

مرافقة فردية

يرافـق فريـق سـند المسـتفيدين، وفقًـا لخطـة التدخـل الموضوعـة، مـع السـلط العموميـة والمنظمـات المتخصصـة والمهنيـين الملتزمـين. في بعـض الحـالات، قـد يكـون الدعـم طويـل الأمـد ضروريًـا، حيـث إن آثـار التعذيـب خطيـرة ومتعـددة وطويلـة الأمـد، وقـد تظهـر احتياجـات جديـدة أثنـاء عمليـة الرعايـة. بالإضافـة إلى ذلـك، يحتـاج بعـض المسـتفيدين، لا سـيما الأكـثر ضعفـاً - مثـل الأشـخاص ذوي الإعاقـة والنسـاء والقاصريـن وكبـار السـن - إلى دعـم وثيـق.

التنسيق مع مختلف الأطراف المعنية

لضمـان تقديـم رعايـة شـاملة وعاليـة الجـودة، يعمـل برنامـج «سـند» مـع مهنيـين ملتزمـين. أنشـأ سـند شـبكة مـن المحامـين المتاحـين للبرنامـج لمرافقـة المسـتفيدين أمـام العدالـة. كمـا تعمـل «سـند» أيضـاً مـع المهنيـين الصحيـين مثـل الأطبـاء والأطبـاء النفسـيين والأخصائيـين النفسـيين والأخصائيـين الاجتماعيـين. يتـم توفـير الرعايـة النفسـية مـن قبـل جمعيـة أخصائيـين النفسـيين

في تونس [PDM-T] والأخصائيين النفسيين الخواص بطريقة تحترم شروط السرية والمتابعة. وقد تم تطوير علاقة عمل وثيقة ومثمرة مع جمعيات متخصصة، ولا سيما جمعية أخصائيين النفسيين في تونس [PDM-T] والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعية بيتي، وأمل، والجمعية التونسية للعدالة والمساواة «دمج»، والمؤسسة القانونية الدولية ILF، وأطباء العالم – تونس MDM ، وجمعية محامين بلا حدود ASF ، وغيرها.

يقيم سند شراكات جديدة لتعزيز الوقاية من التعذيب ودعم الضحايا: التحالف ضد التعذيب [ACT].

تتضافر جهود برنامج «سند» مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان جمعية أخصائيين النفسيين في تونس [PDM-T] والجمعية التونسية للعدالة والمساواة «دمج» واجيال ضد التهميش وجمعية أولادنا وإفريقية في ظل مرحلة انتقالية تتسم بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتقييد الحريات. ويسعى التحالف ضد التعذيب إلى توعية الرأي العام بأوجه عنف الدولة المتعددة والدعوة إلى الإصلاح التشريعي.

المتابعة المنتظمة

تحافظ سند على اتصال منتظم مع المستفيدين ومع جميع المشاركين في عملية الرعاية من أجل تقييم استراتيجيات التدخل وتحسين جودة الخدمات المقدمة. يتم وضع أدوات التقييم الكمي والنوعي لتحقيق نتائج ملموسة تساعد الضحايا وأسرهم على التخفيف من أثر الصدمة وإعادة بناء حياتهم.

سياق مليء بالقيود

في السنوات الأخيرة، شهدت تونس تراجعًا كبيرًا في مجال حقوق الإنسان، تجلّى في أداء الجهاز القضائي الذي يُثقل كاهل مبادئ دولة القانون ويُعيق تعبير الأصوات الحرة. تصاعدت الهجمات الممنهجة ضد المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين. وقد رصد برنامج سَنَد تصاعدًا في وتيرة العنف المُؤَسّساتي وتفاقمًا في التمييز، لا سيما ضد الأشخاص في حالة تنقل، وخاصة المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء. هؤلاء الأشخاص يتعرضون بشكل متكرر لأشكال متداخلة ومركبة من التمييز، بسبب لون بشرتهم، أو وضعهم القانوني كمهاجرين غير نظاميين، أو نوعهم الاجتماعي أو ميولهم الجنسية، ما يجعلهم عرضة بشكل خاص للتعذيب وسوء المعاملة وأشكال أخرى من العنف المؤسساتي.

منذ شهر ماي 2024، لجأت السلطات التونسية إلى فرض قيود متعددة وإجراءات رقابية بحق منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. في نفس الشهر، تمّت ملاحقة عدة نشطاء من المجتمع المدني قضائيًا ووجهت إليهم تهم في قضايا جزائية، من بينها مساعدة أشخاص في حالة تنقل. هذه الملاحقات القضائية أدّت إلى تشديد الرقابة المالية وفرض مزيد من العراقيل الإدارية، وأسهمت في نشر مناخ من الخوف والترهيب، مما دفع إلى ممارسة الرقابة الذاتية، حتى داخل منظمات المجتمع المدني نفسها. وتندرج هذه الممارسات ضمن خطاب رسمي يسعى إلى شيطنة المجتمع المدني وتضييق الفضاء المدني، الأمر الذي أدى إلى عزل شرائح واسعة من السكان، سواء من التونسيين أو المهاجرين، ممّن يعيشون أوضاعًا هشة.

وتُضاف إلى هذه الوضعية المجتمعية المقلقة، الحالة الحرجة للمحتجزين في المؤسسات السجنية، حيث تتجاوز نسبة الاكتظاظ 150% إلى 200%[1]، وهو ما يعكس لجوء مفرطًا إلى الايقاف التحفظي. ظروف الاحتجاز صعبة، وتتسم بتردي البنية التحتية، ونقص الغذاء، وغياب النظافة، وغياب الرعاية الصحية، فضلًا عن العنف اليومي.

في هذا السياق الصعب والمعقد، يواصل برنامج سَنَد التزامه الثابت في الدفاع عن ضحايا التعذيب وسوء المعاملة، أو العقوبات القاسية ،أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك من خلال توفير دعم مباشر، شامل ومجاني للضحايا المباشرين وغير المباشرين، وتوثيق دقيق لانتهاكات حقوق الإنسان، والمساهمة في تعزيز الحريات الأساسية.

ويقوم برنامج سَنَد بدعم الضحايا عبر خبرة فريقه في المجالين القانوني والاجتماعي، حيث تُمكّنهم معرفتهم العميقة باحتياجات المستفيدين الذين يرافقونهم يوميًا من تنفيذ تدخلات تستجيب للواقع وتدعم الضحايا وأسرهم في الوصول إلى حقوقهم الأساسية.

وتكمن قوة سَنَد في خبرته في مرافقة ضحايا التعذيب وسوء المعاملة، وإدراكه العميق لأهمية المقاربة الشاملة في مسار تأهيلهم. ولهذا، يقدم البرنامج دعما متعدد الاختصاصات يشمل الجوانب الاجتماعية والنفسية والطبية والقانونية والاقتصادية-الاجتماعية.

1. https://www.businessnews.com.tn_-تونس – ارتفاع عدد السجناء بـ10 آلاف سجين في غضون عامين

سند بالأرقام:
من جوان 2024 إلى ماي 2025

في الفترة ما بين 1 جوان 2024 و31 ماي 2025، استقبل»سند» 166 ضحية جديدة من ضحايا التعذيب وسوء المعاملة.

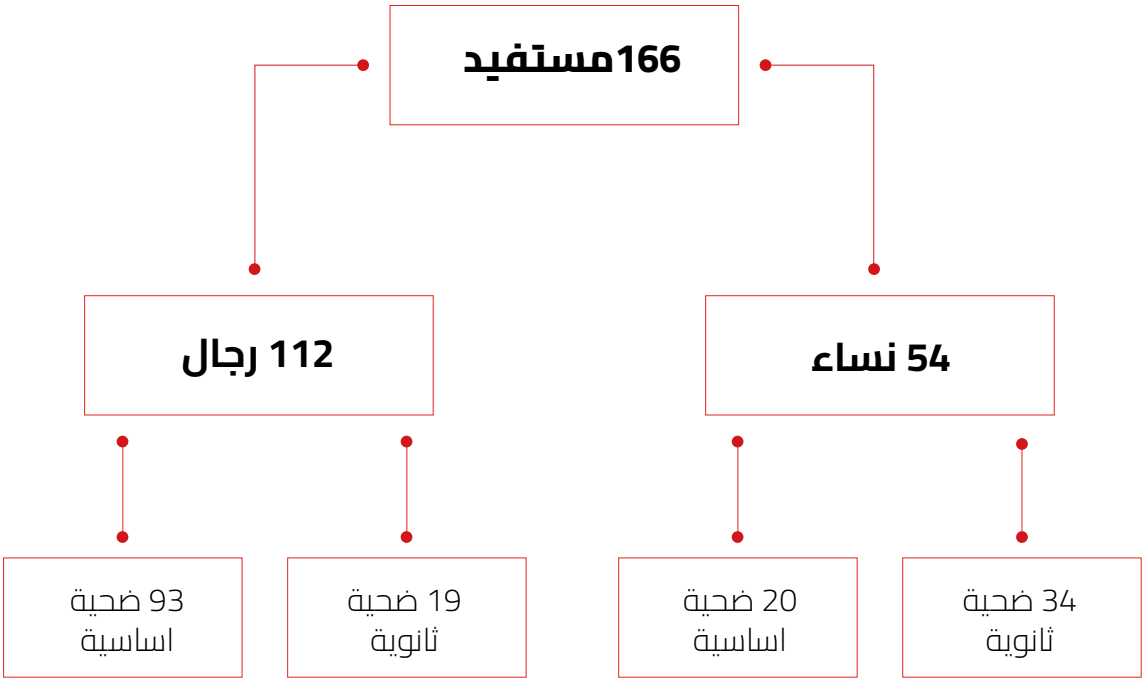

الرجال والنساء حسب الفئة العمرية

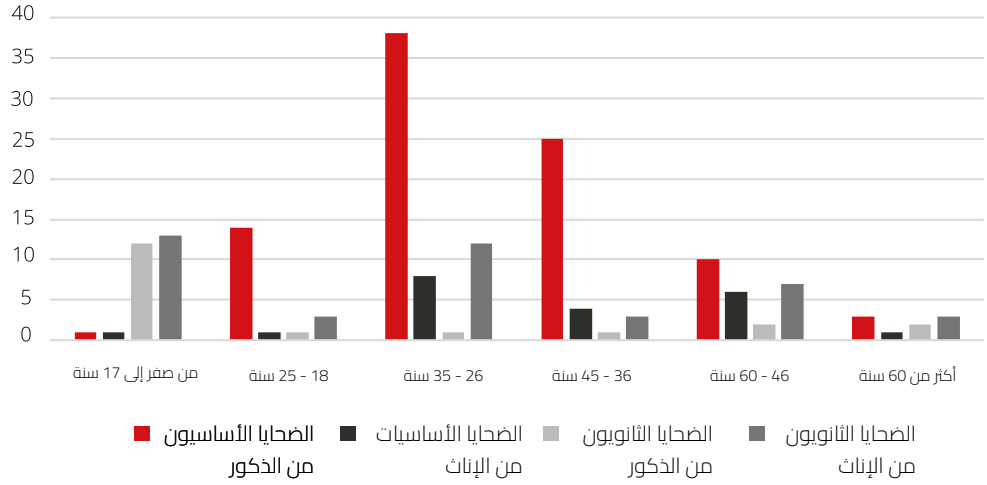

تُظهر المعطيات أن غالبية الأشخاص الذين تم استقبالهم في مراكز برنامج سَنَد ممن تعرّضوا لأعمال تعذيب وسوء معاملة هم من الرجال، والذين يُمثّلون 62% من المستفيدين. هذا الرقم يعكس توجّهًا واضحًا يؤكد إلى أن العنف المؤسساتي يطال بشكل أساسي فئة الرجال. ومع ذلك، فإن النساء لسن بمنأى عن هذا العنف؛ فبالرغم من أنهن ليس في أغلب الحالات ما يكنّ ضحايا مباشرات، إلا أنهن يُمثّلن نسبة هامة من «المستفيدات الثانويات»، وغالبًا ما يكنّ زوجات، أو أمهات، أو شقيقات، أو بنات للضحايا. وتُحدث الصدمات الناتجة عن التعذيب اضطرابات عميقة في الديناميكيات الأسرية، إذ تجد النساء أنفسهن، في مواجهة المعاناة النفسية، وتدهور الحالة الصحية لأقاربهن، وإقصائهن الاجتماعي والاقتصادي، مضطرات إلى تحمّل مسؤوليات جديدة. فيضطلعن بأدوار إضافية في الدعم المعنوي والاقتصادي، دون إعداد مسبق أو مرافقة، ما يخلق لديهن حاجة مُلحّة للدعم النفسي والاجتماعي، وأحيانًا القانوني.

من ناحية أخرى، يُمثّل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 26 و35 سنة نسبة 44% من مستفيدي برنامج سَنَد، وهو ما يكشف عن وضع اجتماعي مقلق. فجيل بأكمله في مرحلة التكوين يجد نفسه في مواجهة تهميش مزدوج: اقتصادي ومُؤسّساتي هؤلاء الشباب، وغالبًا ما يكونون متعلّمين، حاملي طموحات ومشاريع، ويتطلّعون للمساهمة في المجتمع، يعيشون في ظروف هشّة، وغياب للأفق، بل ووجود عداء غير معلن من المؤسسات تجاههم. ويشكّلون هدفًا

متكررًا لقوات الأمن لأغراض التسلّط وسوء استخدام السلطة. ويتجاوز هذا العنف البوليسي مجرد الإقصاء الاقتصادي أو الاجتماعي، ليُشكّل ردًّا عنيفا على معاناة مشروعة. هؤلاء الشباب الذين يفترض أن يكونوا في قلب سياسات التنمية، يُنظَر إليهم كمصدر محتمل للاضطرابات، عوض اعتبارهم شركاء في التغيير. وتُنتج هذه النظرة هوّة عميقة بينهم وبين الدولة، وانعدام ثقة متزايد وشعور دائم بالظلم. في هذا السياق، لا ينبغي النظر إلى برنامج سَنَد كبرنامج دعم ظرفي يهدف إلى التخفيف من الهشاشة، بل هو برنامج قائم على الاعتراف بأن وراء كل ملف، توجد غالبًا قصة نضال، ورفض، وتهميش، وصدمة.

ويمثّل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و45 سنة نسبة 23% من المستفيدين خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وهي فئة تُشكّل جزءًا محوريًا في الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية والأسرية في البلاد. هؤلاء الأشخاص، في ذروة عطائهم المهني والمدني، يُشاركون في الحياة النشطة ويتحمّلون مسؤوليات جسيمة في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية هشة: إعالة الأسرة، والمساهمة في الإنتاج، والانخراط المجتمعي. ورغم ذلك، فإنهم لا يزالون يواجهون أشكالًا من الإقصاء والهشاشة والتهميش، ما يعكس أزمة في العلاقة بين الفرد والدولة.

يندرج برنامج سَنَد ضمن مقاربة شاملة لإعادة التأهيل، تُعترف فيها بالمسارات المنكسرة، والتطلعات المُهمَلة، والتراكمات النفسية. ويهدف إلى إعادة بناء علاقة ثقة بين المواطن والدولة.

أما القُصّر، فيُشكّلون 12% من مستفيدي برنامج سَنَد، وهو ما يُسلّط الضوء على واقع مقلق يتمثّل في التطبيع المتزايد مع العنف المُمارَس ضد الأطفال والمراهقين، بما في ذلك من قِبل مؤسسات يُفترض أنها وُجدت لحمايتهم. وغالبًا ما يُهمل هؤلاء الأطفال من قِبل آليات الحماية الرسمية، ولا يحظون بمسارات إعادة تأهيل تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة. وهم يكبرون حاملين في أجسادهم ونفسياتهم جروحًا عميقة، قد لا تندمل.

1. المساعدة الاجتماعية

حين يفضي السباق الى تعميق الهشاشة،
تتزايد التحديات أمام توفير الرعاية الاجتماعية

يدعم برنامج سَنَد المستفيدين الذين يواجهون فقرًا مدقعًا أو إقصاءً اجتماعيًا أو تفككًا أسريًا عميقًا. غالبًا ما يُضطر هؤلاء الناجون إلى التعامل مع نظام خدمات عمومية مجزّأ يصعب الوصول إليه، الأمر الذي يُفاقم هشاشتهم ويُعقد مسار إعادة إدماجهم. وتزداد هذه الهشاشة اجتماعيًا نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد. فمنذ نهاية عام 2023، دخلت تونس في حالة ركود، مع مستويات بطالة تجاوزت 15%، ووصلت إلى 37.7% بين الشباب[2].

يتطور العمل الاجتماعي في سند في بيئة متزايدة الصعوبة. فمن ناحية، يتزايد الطلب على الدعم الاجتماعي باستمرار، بينما تتقلص القدرة على التدخل. ومن ناحية أخرى، تميل المؤسسات العمومية إلى الانسحاب من الشراكات المنظمة مع بعض جمعيات حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ترى منظمات المجتمع المدني أن نطاق عملها مقيد بسبب القيود المالية والرقابة الحكومية المتزايدة. وهذا يعوق الاستجابات الجماعية والمنسقة للاحتياجات الاجتماعية الجديدة.

يركز سند جهوده على رفع وعي المستفيدين بحقوقهم الاجتماعية، وتعزيز ثقتهم في المنظومة، ومساعدتهم على فهم الإجراءات الإدارية وتوظيفها بشكل أكثر فعالية. ويؤمن سند بأن الدولة يجب أن تُضطلع بشكل كامل بدورها الضامن للحماية الاجتماعية. وتلعب المنسّقات الاجتماعيات دورًا أساسيًا كوسيطات بين المستفيدين والمؤسسات، حيث تقدمّن معلومات مهمة عن برامج الدعم المتاحة، ويساعدن المستفيدين على تخطّي العقبات البيروقراطية، ويساهمن في التغلّب على بطء الإجراءات الذي يُعدّ من العقبات الرئيسية حاليًا.

يقدّم البرنامج دعمًا شاملًا لمستفيدين متنوعين، إذ يعمل سند كحليف داعم لهم في كنف الاحترام وبدون احكام مسبقة، ويعد خطة تدخل اجتماعي مخصصة لكل شخص حسب وضعه واحتياجاته. وبين جوان 2024 و ماي 2025، تناول سند 54 ملفًا اجتماعيًا جديدًا.

كما يرشّد المستفيدين في تعاملاتهم الإدارية مع الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية. وتقضي المنسقة الاجتماعيّة أشهرًا في المتابعة المستمرة والدعم، عاملة على تقييم الحالة، ومساعدة في إعداد الوثائق، ودعم معنوي لتعزيز استقلاليتهم. وبفضل هذا النهج، نجح سند في تسهيل فتح بعض الملفات الإدارية للمستفيدين داخل الدوائر العمومية، ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت على مدار العام، لم يتمكن سوى مستفيدين اثنين فقط من الاستفادة من هذه الخدمات خلال هذه الفترة حيث أسهم التواصل القريب المبني على الثقة والمتابعة الدقيقة في تحسين وضعهم وتسهيل وصولهم إلى الخدمات الأساسية. أما بالنسبة للحالات الأخرى، فيعود سبب الانتظار بشكل رئيسي إلى بطء المعالجة الإدارية.

2. بحث تم تنفيذه بالاشتراك بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمركز الدولي للدراسات الاجتماعية واليونيسيف حول الفقر والسياسات الاجتماعية في تونس، في ديسمبر 2024. مؤشرات العمالة والبطالة، الربع الأول من عام 2025 | INS

بالإضافة إلى ذلك، كثف سند من دعمه للحالات الأكثر حرماناً من خلال تغطية تكاليف النقل إلى المرافق الادارية، مما ساعدهم في الوصول بسهولة أكبر للخدمات العامة وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

ومع التزامه بمبدأ التعليم والتدريب كمحرك نحو الاستقلال الذاتي، دعم برنامج سند **64 طفلاً وشاباً** من خلال مساعدة أسرهم التي تعاني من صعوبات مادية في تغطية مختلف نفقات التعليم والتدريب المهني لأبنائهم:

- اللوازم المدرسية، لضمان حصول كل تلميذ على الأدوات التي يحتاجها للنجاح. دعم تعليمي لـ **13 طفلاً** معرضين لخطر الانقطاع المدرسي، متأثرين بالعنف الذي تعرض له أحد والديهم. توفر سند لهؤلاء التلاميذ الوسائل اللازمة للتقدم، مما يعزز فرصهم في النجاح.

- رسوم التسجيل في الدورات التدريبية لـ **3 شباب**، لتخفيف العبء المالي على الأسر وتشجيعهم على مواصلة الدراسة. تكاليف النقل والإقامة، لا سيما في المبيتات الجامعية الخاصة، لتمكين الشباب البعيدين عن مراكز التدريب من متابعة دوراتهم في ظروف جيدة.

كما لاحظ سند تدهوراً مقلقاً في أوضاع السجون في تونس، ويرجع ذلك أساساً إلى الاكتظاظ[3]. لم تعد إدارة السجون قادرة دائمًا على ضمان وجبات طعام كافية أو ذات جودة، مما يضطر العائلات إلى سد الفجوة من خلال إعداد «القفة» وإرسال الحوالات المالية لتمكين أقاربهم المحتجزين من تلبية احتياجاتهم الأساسية في السجن. هذا النقل للمسؤوليات من الدولة إلى الأسر يزيد من هشاشة وضعهم، خاصة وأن العديد منهم يكافحون بالفعل لتغطية تكاليف النقل اللازمة لزيارة أطفالهم أو أقاربهم في السجن. ولمعالجة هذا الوضع، دعم سند حوالي خمسة عشر مستفيداً من خلال تغطية تكاليف الزيارات في السجن، مما مكنهم من الحفاظ على الروابط الأسرية مع أقرباءهم في السجن. وفي الوقت نفسه، يساعد سند الأسر المستحقة على تكوين ملفاتهم الإدارية ويساعدهم في تقديمها إلى الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية في مناطقهم، حتى يتمكنوا من الاستفادة من المساعدات العامة المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى بعض الأسر الاخرى دعماً متخصص للحصول على عمل أو تطوير نشاط مدر للدخل، مما يمكنهم ليس فقط من تلبية الاحتياجات الفورية لأقاربهم المحتجزين، ولكن أيضاً لضمان دعم أكثر استدامة على المدى الطويل.

3. https://www.businessnews.com.tn/ _-تونس – ارتفاع عدد السجناء بـ10 آلاف سجين في غضون عامين

قصة نجاح: إياد

إياد، شاب اصيل الشمال التونسي، موقوف حاليًا بخصوص قضية حق عام. ، تعرض لعنف شديد من قبل الشرطة، عندما تم اعتقاله في عام 2024، قبل أن يتم تقييد يديه واقتياده إلى المركز. وأفادت عائلته أنه ضُرب بعنف على رأسه وجره على الأرض، مما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة استدعت إجراء عملية جراحية. وعلى الرغم من نقله عدة مرات إلى المستشفى، لم يتلق إياد الرعاية الطبية الكافية. وتدهورت حالته الصحية، حيث يعاني من الام مزمنة وجرح مفتوح في بطنه.

كان إياد قبل سجنه، العائل الرئيسي لأسرته المكونة من والديه وشقيقته، وهي أم لثلاثة أطفال هجرها زوجها. وقد أدى ايقافه وعجزه الجسدي الناجم عن عنف الشرطة الى وضع اسرته في حالة هشاشة كبيرة.

امام هذه الوضعية، تدخّل برنامج سَنَد لتقديم دعم اجتماعي وإداري ملائم للعائلة. بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية، تمّ في جانفي 2025 إيداع ملفّ للحصول على منحة قارة وبطاقة علاج مجانية لفائدة شقيقة إياد التي

وجدت نفسها دون مورد للإنفاق على أطفالها. كما يجري الإعداد لمشروع صغير لفتح بقالة بالتعاون مع والدة إياد بهدف توفير دخل قار للعائلة وتمكين إياد، الذي قد يغادر السجن وهو يعاني من إعاقة، من استعادة قدر من الاستقلالية. وقد استفاد أبناء شقيقته الثلاثة من دعم مدرسي لضمان مواصلتهم للتعلّم رغم الصعوبات التي تمرّ بها الأسرة.

يهدف هذا التدخل المتكامل إلى الاستجابة للاحتياجات العاجلة للأسرة مع التحضير لإعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي عند خروج إياد من السجن.

قصة تحدي: عائشة

في أحد الأحياء الشعبية في إحدى مدن وسط تونس، تعيش عائشة، أرملة بلا دخل وأم لثلاثة أطفال، صراعاً يومياً منذ سنوات فقط من أجل الاعتراف بأبسط حقوقها: الحصول على مساعدة مالية دنيا ورعاية صحية لها ولأطفالها. ومنذ عام 2016، وهي تطرق أبواب السلطات واحدة تلو الأخرى، تقدم طلبًا تلو الآخر للحصول على المساعدة الاجتماعية وبطاقة العلاج. ولكن دون جدوى.

ولم تحصل على أي ردّ، ولو جزئي، إلا في ماي 2024، خلال لقاء جمعها بالمدير الجهوي للشؤون الاجتماعية. أُبلغت حينها بمنحها مساعدة مالية، ليتمّ إلغاؤها فوراً ومن قبل نفس المدير. السبب؟ كونها أرملة رجل متّهم في قضية إرهابية. لم يصدر أي حكم ضدها، ولم ترتكب أي فعل مخالف للقانون، ولكن مجرد صلتها بزوجها السابق كانت كافية لتجعل منها مواطنة مرفوضة في وجهة نظر الإدارة.

هذا الرفض الجائر وغير المعلّل يكشف عن وصم مؤسساتي خطير له تبعات جسيمة. عائشة، كغيرها من نساء كثيرات في وضعيات مشابهة، لا تطلب امتيازاً، بل تطالب باحترام حقوقها كمواطنة تونسية. لا تطلب صدقة، بل عدالة اجتماعية تضمن لأطفالها مستقبلاً ممكناً. هي فقط تريد أن تتمكن من علاج حمى، أو شراء أدوات مدرسية، أو ببساطة وضع طعام على المائدة. قضية عائشة هي مثال صارخ على مخاطر النظام الإداري غير الشفاف، حيث يمكن أن يحل التعسف محل القانون. كما أنها تسلط الضوء على الحاجة الملحة لمكافحة التمييز المؤسساتي على الخلفية القضائية - أو المفترضة - لأحد أفراد الأسرة. لأن النساء والأطفال هم من يدفعون الثمن في نهاية المطاف.

إن هذه الشهادة تستوقفنا: في دولة القانون، لا يمكن أن تكون العدالة الاجتماعية مشروطة بالأصل أو الاسم أو التاريخ العائلي. إقصاء النساء وأطفالهن من شبكات الحماية الاجتماعية يعني تغذية مشاعر الظلم والتهميش، وهي كلها عوامل تهدد التماسك الاجتماعي.

2. المساعدة النفسية

الصحة النفسية في مهب الأزمات المتعددة
والعنف المؤسساتي: أزمة صامتة تتفاقم

لا تـزال الصحـة النفسـية فـي تونـس، الـتي لطالمـا تـم إهمالهـا لفـترة طويلـة، واحـدة مـن أضعـف الحلقـات فـي نظـام الرعايـة الصحيـة. وفـي حـين يحـاول عـدد قليـل مـن المهنيـين، الذيـن يتركـزون بشـكل رئيـسي فـي المـدن الكـبرى فـي تونـس، تلبيـة الاحتياجـات المتزايـدة للسـكان، لا يـزال جـزء كبـير مـن البـلاد، وخاصـة فـي المناطـق الداخليـة، خالياً إلى حـد كبـير مـن الخدمـات المتخصصـة. وغالبـاً مـا يكـون الحصـول عـلى الدعـم النفـسي محـدوداً أو معدومـاً.

أبـرزت جائحـة كوفيـد19- هشاشـة هـذا النظـام بشـكل كبـير. اذ أدت إجـراءات الحجـر الصحـي والعزلـة الاجتماعيـة والضبابيـة الاقتصاديـة، واضطرابـات الحيـاة اليوميـة، إلى ارتفـاع ملحـوظ في نسـب القلـق والاكتئـاب، خاصـة لـدى الشـباب والفئـات الهشـة. لكـن وراء هـذه الأعـراض المسـتجدة، هنـاك جـروح أعمـق، وأقـدم، وأكـثر صمتـاً: تلـك الـتي سـببتها ممارسـات التعذيـب والعنـف المؤسسـاتي. فالنـدوب النفسـية الـتي تخلّفهـا — مـن قلـق مزمـن، واضطرابـات مـا بعـد الصدمـة، واكتئـاب حـاد — لا تندمـل تلقائيًـا مـع الوقـت. بـل تحـاصر الفـرد، وتدفعـه إلى الهامـش، وتعيـق مسـارات التعافـي.

في هـذا السـياق، وبعـد مـضي خمـس سـنوات عـلى أزمـة كوفيـد وفـي خضـمّ سياسـة تضييـق عـلى الحريـات، يواصـل برنامـج سـند تقديـم المرافقـة النفسـية المتخصصـة. بـين جـوان 2024 ومـاي 2025، تـم فتـح **35 ملفًـا** لمتابعـة نفسـية فرديـة. وبفضـل تعبئـة شـبكة مـن المختصـين، وبالشـراكة مـع «أطبـاء نفسـانيون العالـم - تونـس» [Psycho-logues du Monde – Tunisie]، تـمّ تأمـين 305 حصـص فرديـة و40 حصـة عائليـة شـملت 4 عائـلات، مـا يعكـس الحاجـة المتزايـدة إلى دعـم علاجـي يتـلاءم مـع تعقيـد الصدمـات النفسية.

بالتـوازي، يحـاول برنامـج سـند متابعـة تطـوّر عـدد حـالات المـوت المسـتراب في أماكـن الاحتجـاز مثـل السـجون أو مراكـز الإيقـاف. فقـد تكفّـل بـين جـوان 2024 ومـاي 2025 بسـتة ملفـات، تميـزت بغيـاب الشـفافية، وغمـوض الإجـراءات، وأحيانًـا بالصمـت المؤسسـاتي، مـا يسـبب معانـاة نفسـية حـادة لـدى عائـلات الضحايـا. ففقـدان شـخص عزيـز فـي مثـل هـذه الظـروف المؤلمـة يصبـح أكـثر وجعًـا بسـبب غيـاب الحقيقـة، وانعـدام الوصـول إلى العدالـة، والإحسـاس بالإفـلات مـن العقـاب. وهكـذا يصبـح الحـداد عمليـة مسـتحيلة.

واسـتجابةً لهـذه الحالـة النفسـية والاجتماعيـة الطارئـة، أطلـق برنامـج سـند في نوفمـبر 2024 مجموعـة نقـاش مخصصـة لعائـلات ضحايـا الوفيـات المسـترابة. يهـدف هـذا الفضـاء الآمـن والخصـوصي إلى تمكـين العائـلات مـن مشـاركة معاناتهـا، والتعبـير عـن مشـاعرها، والانخـراط في مسـار جماعـي للاعـتراف بالصدمـات وبنـاء الصمـود.

ورغم هذه المبادرات، ما زال النقص في المختصين المؤهلين في الصحة النفسية، وخصوصًا في مجال الصدمات المعقدة المرتبطة بالتعذيب، يشكّل عائقًا كبيرًا أمام مرافقة مستفيدي البرنامج، خصوصاً في المناطق الداخلية.

نظم سند في ديسمبر 2024، دورة تدريبية حول التوثيق الطبي والنفسي للتعذيب، وفقًا لـ«بروتوكول إسطنبول». سمحت هذه الدورة بتعزيز قدرات عدد من المختصين في علم النفس والطب، لتمكينهم من توثيق آثار التعذيب النفسية، والتعامل مع الصدمة كموضوع بحد ذاته. ومع ذلك، لا بدّ أن تندرج هذه الجهود ضمن رؤية استراتيجية شاملة تقودها الدولة التونسية، تستند إلى استثمار هيكلي ومستدام في الصحة النفسية، من أجل ضمان الحق في العلاج النفسي الجيد والمتكافئ، وجعل الصحة النفسية أولوية فعلية ضمن السياسات العمومية المرتبطة بالعدالة وجبر الضرر.

قصة نجاح: عائلة بيرم

تنحدر عائلة بيرم من الشمال التونسي، تعرضت العائلة لمأساة في شهر جوان 2024 إثر وفاة ابنها المفاجئة والعنيفة، البالغ من العمر 27 سنة، أثناء وجوده في السجن. كان بيرم يمثل الدعامة الاقتصادية للأسرة والمُعيل الرئيسي لها، وقد خلّف رحيله المفاجئ فراغًا هائلًا، ماديًا وعاطفيًا.

زاد وقع الصدمة قسوةً حين لم يتم إبلاغ العائلة بوفاته إلا بعد مرور أربعة أيام على الحادثة، ولم يكن ذلك عبر الإدارة السجنية، بل من خلال مكالمات من أقارب قدموا لهم التعازي. وفي بحثهم عن إجابات، تم توجيه الأسرة من سجن إلى آخر، دون أي معلومات واضحة أو مرافقة، إلى أن عثروا على جثمان بيرم في قسم حفظ الجثث بمستشفى شارل نيكول بالعاصمة تونس. تأثر حلمي، شقيقه التوأم، بشكل خاص بهذه الخسارة. فبيرم لم يكن فقط أخاه، بل أيضًا صديقه الحميم ومرجعه في الحياة. وقد غرق حلمي في الحزن والعزلة، وانغمس في تعاطي المخدرات، وتملّكه شعور بالانتقام من الذين اعتبرهم مسؤولين عن هذه الفاجعة.

أمام هذه المعاناة، تدخل فريق برنامج سند ووفّر لحلمي مرافقة نفسية ملائمة، فاستفاد من جلسات دعم نفسي مكنته من الشروع في عملية إعادة بناء الذات، وتوجيه غضبه والتعامل مع حزنه بعيدًا عن الكراهية.
وفي خضم هذه الخسارة الأليمة، استفاد والد بيرم وشقيقته الصغرى بدورهم من مرافقة نفسية تم تنظيمها بالتنسيق بين برنامج سند والمستشفى الجهوي، حيث تمكنوا من خلال عدة جلسات دعم من التعبير عن ألمهم، ومن البدء تدريجيًا في رحلة الشفاء العاطفي.

أما والدة بيرم، فقد التحقت بمجموعة حوار مخصصة للأمهات اللاتي فقدن ابناءهن، تحت إشراف برنامج سند. وقد مكّنتها هذه المساحة من تبادل الألم والمشاعر مع أمهات أخريات يعشن فقدانًا مشابهًا، ما ساعدها شيئًا فشيئًا على التعبير عن أحاسيسها، والتخفيف من وطأة معاناتها، وكسر العزلة التي فرضها عليها الحزن.

تُجسّد قصة عائلة بيرم قسوة المعاملة الإدارية وغياب التواصل داخل السجون، لكنها تُظهر أيضًا الإمكانات المتاحة للتعافي عندما يتم توفير مرافقة إنسانية ونفسية في الوقت المناسب.

قصة تحدي: تيم

يبلغ تيم من العمر 39 سنة. وُلد وترعرع في الجنوب التونسي. كان يحلم بحياة هادئة مع زوجته، في مسقط رأسه، محاطًا بعائلته وأحبائه. لكن تغير كل شيء سنة 2015، في صباح أحد الأيام، وبدون سابق إنذار، تم إيقافه بسبب مظهره الديني. وُجهت إليه تهمة الانتماء إلى تيار سلفي، دون أدلة، دون ملف، ودون دفاع. ثلاثة أيام قضاها في الإيقاف التحفظي. ثلاثة أيام تركت جراحًا لم يتمكن لا الزمن ولا الصمت من التئامها.

عندما خرج تيم، لم يعد ذلك الرجل الذي كان عليه. ليس فقط بسبب الألم الجسدي، بل بسبب العبء الخفي الذي أصبح يحمله: عبء الشك الدائم.

لسنوات، حاول إعادة بناء حياته. ولكن في سنة 2024، اكتشف، وبالصدفة تقريبًا، أنه ما زال موضوعًا في قائمة المراقبة S17 الأسوأ من ذلك، علم أنه فعليًا في إقامة جبرية. كل تحرك له، حتى لو كان مهنيا، يُراقب، يُفتش، وأحيانًا يُمنع. حياته أصبحت تحت السيطرة، دون حكم قضائي، دون محاكمة. مجرد شبهة ترفض أن تموت. تيم اليوم يعيش في سجن دون جدران.

زوجته، التي تتقاسم معه تفاصيل الحياة اليومية، تراه ينهار شيئًا فشيئًا، دون أن تستطيع إنقاذه. ومعًا، قررا البحث عن دعم نفسي، لمحاولة تضميد جراح الروح. لكن في منطقتهم، لا يوجد مختصون في علم النفس يمكنهم التعامل مع حالات مثل حالتهم. فالمختصون نادرون، وغالبًا ما يفتقرون للخبرة اللازمة لمعالجة آثار المضايقات الأمنية.

وبسبب الإقامة الجبرية والتصنيف الأمني، لا يستطيع تيم مغادرة منطقته للبحث عن دعم نفسي. ما يطالب به اليوم ليس الشفقة، ولا حتى العدالة الكاملة. إنه يطالب فقط بحقه في أن يُصغى إليه. بحقه في ألّا يُعرّف بتهمة لا أساس لها.

قصته ليست فريدة. لكنها تذكير مهم: خلف كل شخص مُدرج في قائمة S17، خلف كل شبهة، وكل اسم منسي في قاعدة بيانات، هناك حياة. هناك عائلة. وهناك، في كثير من الأحيان، ألم مسكوت عنه.

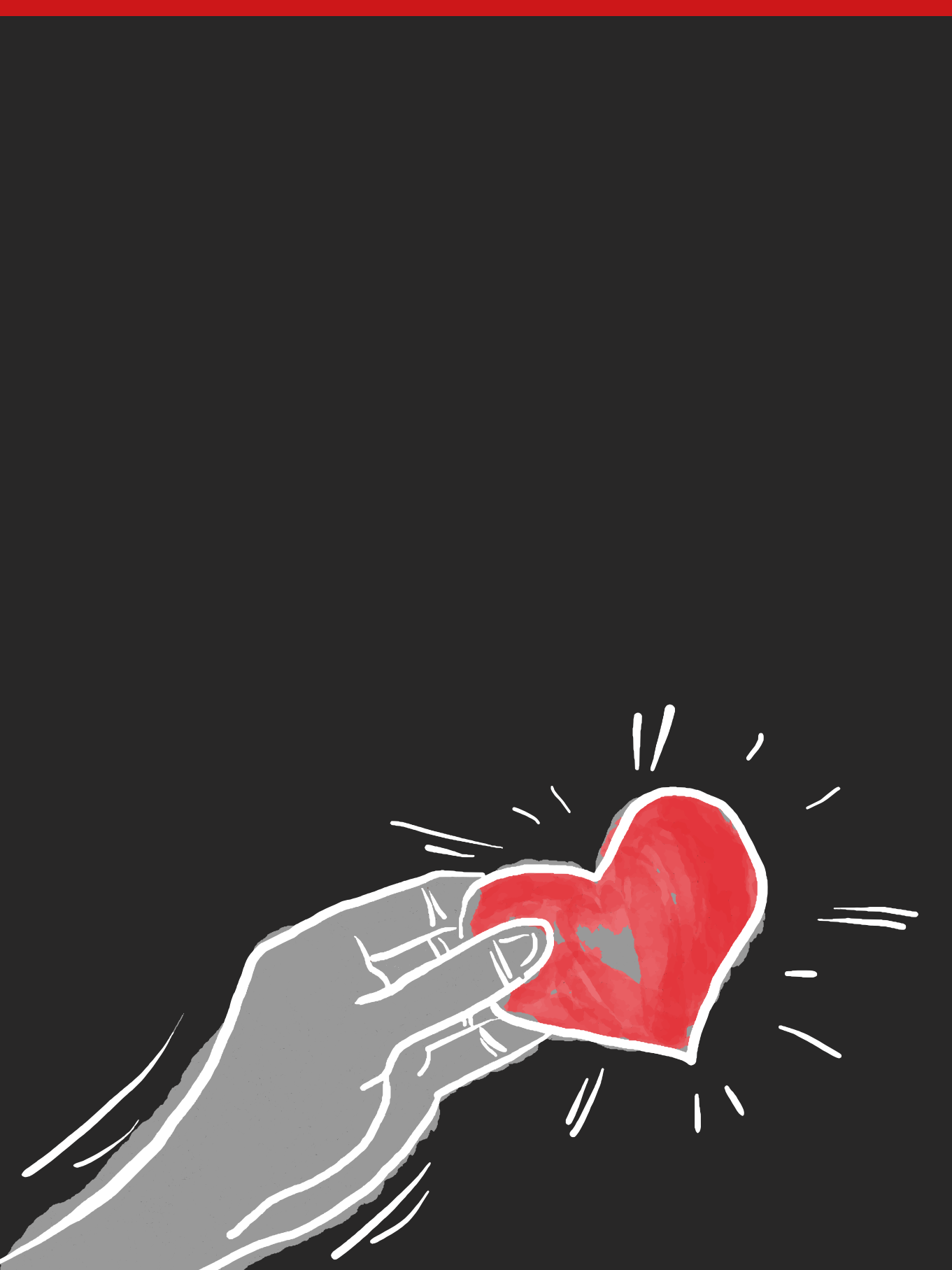

3. المساعدة الطبية

الدعم الطبي للمستفيدين
من برنامج سند ضرورة حيوية

يعتمد نظام الرعاية الصحية في تونس على توزيع جغرافي يعتبر جيدًا نسبيًا للهياكل العمومية للرعاية من الخط الأول والثاني، إلى جانب قطاع خاص نشيط للغاية في تقديم الخدمات الصحية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كثافة هذا الشبكة، تبرز فروقات واضحة بين القطاعين العام والخاص من حيث جودة الخدمات واستمراريتها. كشفت جائحة كوفيد19- عن الهشاشة الهيكلية للنظام الصحي، خاصة النقص في الموارد وفي الإطار الطبي، والتفاوت في فرص الوصول إلى العلاج. ولكن بعد مرور خمس سنوات، أصبح النظام الصحي في تونس أكثر هشاشة. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتداخلة. يكتسي هذا الوضع ازمة أكبر في المناطق الداخلية حيث تتدهور البنية التحتية الصحية بشكل ملحوظ.

تواجه الفئات المهمّشة، بمن فيهم ضحايا التعذيب الذين يعانون من إصابات جسدية وآثار نفسية، تكاليف مرتفعة للفحوصات المتخصصة كالرنين المغناطيسي أو التدخلات الجراحية أو التحاليل الطبية المعمقة، مما يشكّل حاجزًا إضافيًا أمام المستفيدين، الذين غالبًا ما يكونون دون دخل أو تغطية اجتماعية. أما الأشخاص في وضعية تنقّل، فمعاناتهم أكثر حدة، إذ يُقيّد وصولهم إلى النظام الصحي، ليس فقط بسبب التكاليف المالية، بل أيضًا بسبب العراقيل الإدارية، واللغوية، وأحيانًا التمييزية. ولهذا، يُعدّ الولوج إلى العلاج الطبي مسألة حيوية وأساسية بالنسبة لبرنامج سند.

غير أن تأثير المساعدة الطبية التي يوفرها برنامج سند يتجاوز بكثير مجرّد الشفاء الجسدي. فبالنسبة للعديد من المستفيدين، لا يتعلق الأمر فقط بعلاج جرح أو تخفيف ألم، بل يُعتبر ذلك اعترافًا بمعاناتهم، التي غالبًا ما تم تجاهلها أو إنكارها. إن استقبالهم والاستماع إليهم وتقديم العلاج لهم في إطار يحترم كرامتهم، يشكل بالنسبة إليهم خطوة أولى نحو مسار أوسع لإعادة البناء النفسي والاجتماعي.
ومن هذا المنطلق، تُعدّ الشراكة مع المتدخلين من المجتمع المدني والمؤسسات الصحية أمرًا أساسيًا، فهي تُمكن من تسهيل حصول الأشخاص في وضعية تنقّل على الخدمات الصحية، وتضمن مرافقتهم الطبية، وتوفر لهم قدر الإمكان وصولًا كريمًا وعادلًا إلى العلاج.

سهّل برنامج سند، بين جوان 2024 وماي 2025، الولوج لـ 28 مستفيدًا إلى الفحوصات الطبية، وعلاجات، طويلة الأمد، لعدد من الناجين الذين يعانون من مشاكل طبية متنوعة مثل الأمراض المزمنة المرتبطة بالحادث أو المتفاقمة بسببه، والاضطرابات العصبية، وغيرها، مما أتاح لهم الاستفادة من خدمات طبية مجانية أو منخفضة التكلفة.

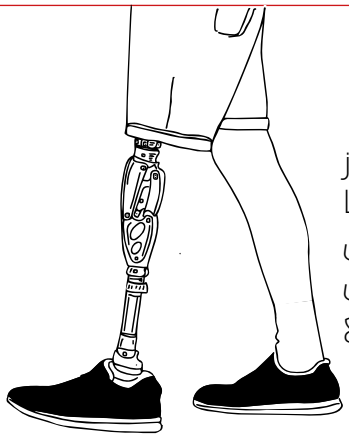

قصة نجاح: بيرم ويوسف

عندما توفي بيرم في السجن وهو لم يتجاوز السابعة والعشرين من عمره، لم يترك خلفه فراغًا عاطفيًا فحسب، بل أيضًا عبئًا ماديًا كبيرًا. فقد كان يعمل ليؤمّن احتياجات أسرته، وكان يدّخر المال لشراء طرف اصطناعي جديد لوالده يوسف، البالغ من العمر 56 سنة، والذي فقد إحدى ساقيه.

يعيش يوسف اليوم بإعاقة جسدية، دون عمل مستقر، متحملا مسؤولية إعالة أسرته. وهو يُعاني كذلك من داء السكري، كما أن صحته النفسية تدهورت بشكل كبير منذ فقدان ابنه.

كان طرفه الاصطناعي المهترئ، المثقوب والمؤلم، قد فقد وظيفته. مثبت بشريط لاصق اين كل خطوة بمثابة عذاب جسدي، وتذكير صامت بوضعه. لم يطلب يوسف معجزة، فقط أن يتمكن من الوقوف من جديد.

في هذا السياق، ساعد فريق سند، يوسف، على إعداد ملف إداري كامل لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض، وربط الاتصال بمدير مركز تركيب الأطراف الاصطناعية. تأثر هذا الأخير بقصة بيرم، ووافق على تقديم لفتة تضامنية رمزية، تمثلت في تخفيض تكلفة الطرف الاصطناعي.

وبعد ثلاثة أشهر من انطلاق الإجراءات بفضل دعم برنامج سند ومكتمّلًا بمساهمة من الصندوق الوطني للتأمين على المرض، حصل والد بيرم على طرف اصطناعي جديد، مريح ويتماشى مع حالته.

هذا الدعم تجاوز كونه مجرد مساعدة طبية تقليدية، بل شكّل خطوة حاسمة نحو التعافي وإعادة بناء الأسرة، رغم أن جرح فقدان الابن سيبقى محفورًا في الذاكرة. هذا النوع من المرافقة يُجسد روح برنامج سند: فتح طريق الصمود، حتى في خضم الألم.

قصة تحدي: جوزفين

انقلبت حياة جوزفين، وهي مهاجرة تبلغ من العمر 26 عامًا، رأسًا على عقب فجأة، أثناء عبورها البحر إلى أوروبا. فبينما كان قاربها يغادر الساحل، اعترضته قوات الأمن البحري التونسي. تمت عرقلتهم بطريقة عدوانية تمثلت في خلق أمواج قوية عمداً حول القارب بهدف الإطاحة بهم. انقلب القارب. أصيبت جوزفين، التي حوصرت تحت القارب، بجروح خطيرة حيث اصابت مروحة المحرك ساقها اليمنى بجرح عميق.

نُقلت إلى المستشفى، وخضعت لعملية بتر طارئة وبقيت في المستشفى لمدة شهرين. وبمجرد أن تعافت، اضطرت جوزفين إلى المغادرة. وتمكنت هذه الاخيرة في ظل عدم وجود موارد أو دعم مؤسساتي، من الاعتماد على تضامن أصدقائها الذين جمعوا التبرعات لتمكينها من دفع تكاليف سيارة الإسعاف والعودة إلى منطقة إقامتها. تستخدم جوزفين اليوم، كرسياً متحركاً ولا تزال تحتاج إلى فحوصات طبية منتظمة.

واجهت جوزفين عقبة غير مرئية: استحالة التنقل بحرية داخل البلاد للحصول على العلاج. في سبتمبر 2024، تمكنت من الاعتماد على مساعدة أحد أفراد جاليتها لمرافقتها بوسائل النقل العام في رحلة استغرقت ثلاث ساعات إلى المستشفى المتخصص لعلاجها. لسوء الحظ، اعترضتهم دورية امنية عند إحدى نقاط التفتيش على جانب الطريق وأجبرتهم على الرجوع، مما منعها من الحصول على الرعاية الطبية التي تحتاجها.

تعيش جوزفين الآن ألم جسدي مستمر وضيق نفسي عميق. فهي تحلم بالحصول على طرف اصطناعي، والقدرة على المشي مرة أخرى، واستعادة بعض مظاهر الحياة الطبيعية. ولكن يبقى هذا الأمل معلقاً: فالاعتراف بحقها الأساسي في الحصول على الرعاية الصحية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها كمهاجرة.

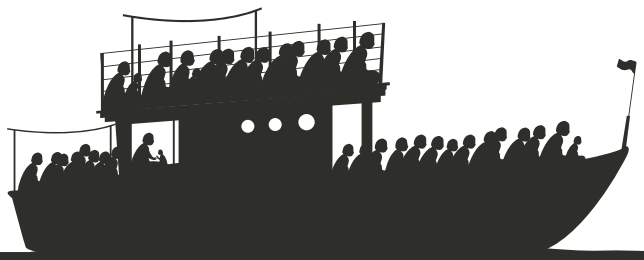

4. الإدماج الاجتماعي و المهني

الدعم اين تنسحب الدولة

يمثل الإدماج الاجتماعي والمهني للمستفيدين من برنامج سند، وخاصة أولئك المُدرجين في القائمات الأمنية «S»، تحديًا صعبا في الفترة الحالية التي تمر بها البلاد. فهؤلاء الأشخاص الخاضعون لإجراءات رقابة إدارية غالبًا ما تكون تعسفية ومتطفلة، يرون حريتهم في التنقل مقيدة، وتُمس حياتهم اليومية بشكل عميق. حيث تمتد المضايقات الأمنية التي يتعرضون لها أحيانًا إلى أماكن عملهم أو محيطهم الاجتماعي، مما يضعف فرصهم في التشغيل ويقوّض قدرتهم على استعادة الاستقلالية. تُفاقم هذه الوصمة من صعوبات إدماجهم الاقتصادي واستقلالهم المالي.

يواجه المستفيدون من برنامج سند التحديات التالية:

1. مطلب وجود كفلاء موثوقين، وهو شرط يصعب تحقيقه بالنسبة لأشخاص في وضعية هشّة أو يفتقرون لشبكات دعم؛

2. غياب مؤهلات مهنية رسمية، ما يضعف مصداقيتهم أمام مؤسسات التمويل رغم امتلاكهم لمهارات عملية مكتسبة ميدانيا؛

3. غياب برامج اجتماعية مخصصة لمرافقة الأشخاص المُدرجين في القائمات الأمنية، وخاصة من هم خاضعون لإجراءات مراقبة أمنية؛

4. بيروقراطية إدارية معقدة وبطيئة تُثبط العزائم وتُؤخّر الحصول الفعلي على التمويل.

ساهمت هذه العوائق في استبعاد جزء كبير من مستفيدي سند من آليات دعم التشغيل الذاتي، مما يُبقيهم في موقع هشاشة قصوى. وتزداد هذه الصعوبات حدة في حالة العائلات التي فقدت أحد أفرادها – وغالبًا ما يكون شابًا – في ظروف مستريبة تورطت فيها الأجهزة الأمنية (سواء في أماكن الاحتجاز أو أثناء تدخلات أمنية).

في كثير من الحالات، كان الضحية هو المعيل الأساسي، أو الوحيد، للعائلة. فتُخلف وفاته المفاجئة وضعًا هشًا يجمع بين فقدان الدخل، والصدمة النفسية، والانخراط في مسار قضائي طويل، معقد، وغالبًا غير شفاف. فتجد هذه العائلات نفسها في حالة حداد، مُهمّشة، و بدون أي بدائل أو آليات فعالة للإنصاف، وتتعرض أحيانًا لمزيد من الوصم.

تفتقد هذه العائلات لخدمات الدولة من رعاية اجتماعية، دعم نفسي، إدماج مهني، أو نفاذ إلى العدالة، فهي إما غير متاحة أو غير فعالة، مما يعزز الشعور بالتخلي لدى هذه العائلات المتضررة. وما يساهم في تفاقم هذا الوضع، التدهور

التدريجي لدور الدولة الاجتماعي، والانغلاق المتزايد للمؤسسات العمومية أمام التعاون مع المجتمع المدني، في مناخ سياسي يتسم بالخوف والريبة والانكماش. هنا يتدخل سند كرافد مكمل للبرامج المتاحة، من خلال تقديم دعم متخصص للعائلات الضحايا المحتاجة ومساعدتهم على النفاذ إلى حقوقهم والخدمات المناسبة من خلال مقاربته المُوجّهة لكل مستفيد، بالاعتماد على واقعه الاجتماعي والاقتصادي.

خلال الفترة الممتدة من جوان 2024 إلى ماي 2025، وفّرت منسقات الفريق الاجتماعي في سند مرافقة فردية ومستمرة لفائدة 11 مستفيدًا، في تصميم وتنفيذ مشاريع صغيرة مدرة للدخل. وقد مكّنت هذه المبادرات، التي تمّ تكييفها حسب قدرات وطموحات المستفيدين، من تغطية حاجياتهم الأساسية وتحسين استقلاليتهم المالية.

كما تمكن خمسة مستفيدين من الالتحاق بتكوين مهني في مجالي الحلويات وتصفيف الشعر، مما فتح أمامهم آفاقًا جديدة للاندماج المستدام في سوق الشغل. تُجسد هذه التدخلات الأثر الواقعي لبرنامج سند في تعزيز قدرات الفئات الهشة وإدماجها الاجتماعي والاقتصادي.

قصة نجاح: عائلة يزن

كان يزن يبلغ من العمر 23 عامًا ويعيش في الشمال التونسي مع والديه وشقيقه الأكبر وإخوته التوأم. كان هو وحده مصدر الدخل الرئيسي للأسرة بأكملها، التي تعاني أصلاً من الفقر والمرض.

في عام 2023، يُقتل يزن بشكل مأساوي بطلق ناري، أثناء مداهمة الشرطة لحيهم خلّف موته فراغًا كبيرًا، فراغ ركيزة أساسية في الأسرة.

اضطر الأب، وهو عامل في مصنع يبلغ من العمر 57 عامًا، الى الاستدانة بشدة لتغطية التكاليف القانونية على أمل الحصول على الحقيقة والعدالة لابنه. من جهة اخرى تعاني والدته يوميًا بسبب مرض عضال والعديد من الأمراض المزمنة، دون الحصول على العلاج اللازم بانتظام. ويعيش الشقيقان التوأم اللذان يبلغان من العمر 21 عامًا بإعاقة ذهنية منذ ولادتهما، حيث يعتمدان على دعم الأسرة. أما الأخ الأكبر، متزوج ويعاني هو نفسه من مرض عضال، فلا يستطيع إعالة الجميع براتبه المتواضع.

في مواجهة هذه الوضعية الحرجة، تدخّل برنامج سَنَد لتقديم دعم ملموس للعائلة. فقام بالتعاون مع الأسرة، على وضع خطة للإدماج الاجتماعي والمهني، تمحورت حول بعث مشروع صغير يتمثل في محل بقالة تقليدي، يشرف عليه الأب بمساعدة باقي أفراد العائلة. بفضل هذه المبادرة وبعد

أشهر من انطلاق المشروع، أصبح بإمكان الوالد أن يسدد ديونه تدريجيًا، والأهم من ذلك، أن يؤمّن مصدر دخل دائم يضمن الكرامة والاستقلالية لعائلته. جميع أفراد الأسرة ساهموا في هذا المشروع: الأخ الأكبر يُشارك في الإدارة، والتوأمان يقدمان مساهمات بسيطة حسب قدراتهما، وحتى الأم، رغم مرضها، استعادت دورًا فاعلًا داخل البيت.

يمثل هذا المشروع طوق نجاة لعائلة حُرمت من كل أشكال الدعم الأخرى، لا سيما بعد أن رُفض طلبهم للمساعدة الاجتماعية – المتمثل في الحصول على منحة ودفتر علاج مجاني ضروري لمعالجة الأم – من قبل الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية. أمام هذا الرفض المؤسساتي، تدخل برنامج سَنَد مجددًا لتوفير دعم صحي مباشر للأم. تم تمكينها من مواصلة علاجها عبر التكفل بمصاريف الفحوصات الطبية التصويرية، والتحاليل، والأدوية، إلى جانب تغطية نفقات النقل للوصول إلى الأطباء المختصين.

قصة تحدي: غادة ومي

غادة ومي، امرأتان تتمتعان بعزيمة قوية، تحمل كل منهما حلمًا بسيطًا: إنشاء صالون حلاقة خاص بهما، وكسب لقمة العيش بكرامة، وطيّ صفحة ماضٍ طبعته مظالم جسيمة.

كلتاهما تأثرت بالعنف البوليسي: مي كانت ضحية تصنيف أمني تعسفي لا يزال يلقي بظلاله الثقيلة على حياتها اليومية؛ أما غادة، فهي تتحمل تبعات المضايقات التي يتعرّض لها ابنها، بعد اعتداء تعسفي من قبل أعوان الأمن.

ورغم هذه الصعوبات، قررتا النهوض من جديد وخوض غمار ريادة الأعمال: غادة في منطقة تونس الكبرى، ومي في جنوب البلاد.

بدعم من برنامج سنَد، بدأت غادة الإجراءات اللازمة للحصول على قرض من بنك التضامن التونسي، فيما أنهت مي مؤخرًا تكوينًا مهنيًا في مجال الحلاقة موّله البرنامج، وشرعت في تجهيز الوثائق الضرورية لانطلاق مشروعها، وفي مقدمتها الحصول على بطاقة مهنية، وهي شرط أساسي لمزاولة النشاط بشكل قانوني.

لكن سرعان ما اصطدم مسارهما بعقبات إدارية ثقيلة. فلتتمكنا من استكمال ملفيهما، كان عليهما الحصول على شهادة الكفاءة المهنية، إلا أن غياب الممتحن المكلف بتقييمهما حال دون ذلك، فتوقفت الإجراءات لأشهر طويلة. وبدون هذه الشهادة، لم تتمكن غادة من الحصول على القرض، ولا مي من تسجيل نشاطها. هكذا وجدت المرأتان نفسيهما في طريق مسدود، محرومتين من تحقيق حلمهما، بسبب جهاز إداري معطّل.

لم يستطع سند ترك غادة ومي محطمتا الآمال بعد تخلي الدولة عن دورها، فتولّى المهمة عندما أُغلقت الأبواب من خلال تمويل مباشر لمشروعيهما الصغيرين، مكن البرنامج كلًّا من غادة ومي من المضيّ قُدمًا وعدم التخلي عن حلمهما. وبفضل هذا الدعم، تمكنتا من افتتاح محلي الحلاقة الخاصيْن بهما، كلٌّ في منطقته، وبدأتا حياة مهنية جديدة باستقلالية تامة. تعمل مي، إلى حين تسوية وضعها القانوني، في المحل إلى جانب والدتها التي تملك بالفعل بطاقة مهنية، ويؤمنّ معًا مورد رزق مستقل ومستدام. تحمل قصتهما دلالة بالغة على أحد الرهانات الأساسية اليوم: ضمان النفاذ العادل إلى سوق العمل وريادة الأعمال.

5. أنشطة سند الثقافية

استخدام الفن لبناء القدرة على الصمود

طـوّر برنامـج سَنَد عـلى مـرّ السـنين، سلسـلة مـن الأنشـطة الثقافيـة الموجّهـة للمسـتفيدين، وخاصـة النسـاء والأطفـال المتضرريـن بشـكل مبـاشر أو غـير مبـاشر. هـذه المبـادرات ليسـت مجـرّد لحظـات ترفيهيـة، بـل تنـدرج ضمـن مقاربـة علاجيـة، حيـث يصبـح الفـن وسـيلة للتحـرّر مـن الصمـت وبنـاء روابـط اجتماعيـة جديـدة.

نظّـم برنامـج سَنَد بـين جـوان 2024 ومـاي 2025، ورشـات منتظمـة لـ13 طفـلًا، شـملت الرسـم، والموسـيقى، ومشـاهدة الأفـلام. وقـد وفّـرت هـذه الأنشـطة للأطفـال مسـاحة آمنـة للتعبـير بحريـة حيـث غالبًـا مـا تـؤدي النقاشـات الـتي تـلي العـروض السـينمائية أو ورشـات الرسـم الفـني إلى حـوار بـين الاطفـال، مناسـب لأعمارهـم، حـول مواضيـع مثـل العدالـة الاجتماعيـة، والسـلام، والعلاقـات الأسريـة.

مـن أبـرز المحطـات الثقافيـة لسـند سـنة 2024، كانـت المسـابقة الفنيـة الـتي جمعـت 11 طفـلًا فـي تحـدٍّ إبداعـي سـلّط الضـوء عـلى خيالهـم ومواهبهـم. اختتـم اللقـاء بحفـل بسـيط وتوزيـع جوائـز عـلى جميـع المشـاركين، ممـا سـاهم فـي تعزيـز ثقـة الأطفـال بأنفسـهم والاعـتراف بجهودهـم الفنيـة.

بالتـوازي، نُظّـم سـند أنشـطة ثقافيـة مماثلـة لفائـدة النسـاء، شـاركت فيهـا بانتظـام 11 امـرأة. وقـد سـاهم هـذا النشـاط الـدوري، الـذي تمحـور حـول الرسـم، والغنـاء، والتعبـير الفـني، بتكويـن مجموعـة متضامنـة، تجـد فيهـا كل مشـاركة فضـاءً للإصغـاء والتفاهـم. تدريجيًـا، أسـهمت الورشـات فـي بنـاء روابـط صداقـة بـين المسـتفيدات، وأسّسـت لشـبكة دعـم متبـادل، ضروريـة لمسـار إعـادة الإدمـاج.

كمـا بـادر برنامـج سَنَد بتنظيـم جلسـات مشـتركة بـين الأطفـال وأمهاتهـم، أتاحـت تعميـق الحـوار الأسري فـي إطـار يسـوده الاحـترام المتبـادل والتفاهـم. حيـث تمكنـت الأمهـات مـن توجيـه رسـائل رمزيـة وحنونـة لأطفالهـن، بينمـا وجـد الأطفـال بدورهـم فضـاءً للتعبـير عـن مشـاعرهم واحتياجاتهـم.

يجـدّد برنامـج سَنَد مـن خـلال هـذه الأنشـطة الثقافيـة، قناعتـه بـأن الفـن أداة محوريـة فـي مسـار التعافـي، تمنـح الصـوت مـن جديـد لأولئـك الذيـن تـمّ إسـكاتهم قسـرًا.

قصة نجاح: سيلين

سيلين، 13 سنة، يتكفّل جدّها برعايتها منذ أن تمّ إيداع والدتها في السجن، حياتهما اليومية ليست سهلة حيث لا يتقاضى الجد سوى جراية تقاعد بسيطة لذلك يجد صعوبة في تغطية الحاجيات الأساسية، وبالتالي فإن تسجيل سيلين في نادٍ خاص أو تغطية مصاريف التنقل للمشاركة في نشاط ثقافي خارج المدرسة، هو ببساطة أمر بعيد المنال

عندما حضرت سيلين أوّل مرّة إلى ورشة الرسم التي نظّمها برنامج سَنَد، كانت خجولة جدًا. كانت تراقب الأطفال الآخرين، دون أن تلمس الفرشاة أو اللوحة. وبمرور الجلسات ودون أي ضغط، بدأت تغمس الفرشاة في الطلاء وترسم بعض الأشكال. ثم شيئًا فشيئًا، بدأت تمزج الألوان وتتحكّم أكثر في حركاتها بثقة متزايدة.

الجميل في الأمر هو أنّها بدأت تُعبّر عن نفسها من خلال الرسم. لم تكن تتكلّم كثيرًا، لكن لوحاتها كانت تنطق بمشاعرها. نظرتها تغيّرت عندما رأت ما رسمته. قالت بدهشة «لم أصدق أنني أنا التي رسمت ذلك... لم أكن أعرف أنني قادرة على الرسم هكذا». لقد كانت التجربة علاجية بالنسبة لها. أما جدّها، فبدا متأثرًا جدًا وقال: «لم أرها سعيدة هكذا منذ أن كانت والدتها في السجن. وأنا... لم يكن بإمكاني أن أمنحها ذلك أبداً».

الأنشطة الثقافية مهمّة جدًا لأطفال مثل سيلين. فهي ليست مجرد لحظات ترفيه، بل تُشكّل مكمّلًا ضروريًا للمرافقة النفسية، من خلال توفير وسيلة بديلة للتعبير، عندما تعجز الكلمات عن إيصال ما في الداخل.

6. المساعدة القانونية

سند الحق: رعاية قانونية ميدانية
ونزاعات قانونية متميزة

واجه فريق سند الحقّ، مجموعة التقاضي التابعة لبرنامج سَنَد، هذه السنة أيضًا، واقعًا معقّدًا وتحديات جسيمة في ظلّ وضع سياسي متأزم يشهد تصاعدًا في الإجراءات المقيّدة للحقوق والحريات.

وعلى الرغم من ذلك، أبدى الفريق والمحامون العاملون ضمن سند الحقّ تماسكًا وعزيمة، بين النجاحات والإخفاقات، والإحباط والأمل واصلوا نضالهم من أجل تمكين المستفيدين من الوصول إلى حقوقهم، من خلال المثابرة، والمرونة، والالتزام.

يحرص سند الحقّ على تقديم دعم قانوني شامل لمستفيديه، بدءًا من مرافقة قانونية قريبة ومبسطة، ولكن فعّالة في كثير من الأحيان، تهدف إلى الوقاية من الانتهاكات، وتوفير الحماية. في هذا الإطار، يتم توجيه مراسلات دورية إلى وزارة الداخلية ووزارة العدل، للمطالبة بتوضيحات حول أوضاع مستفيدين يتعرّضون لقيود تعسفية على حريتهم أو يحتجزون دون سند قانوني واضح. كما يتم التنسيق مع الشركاء، على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب (INPT) والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (LTDH)، من أجل زيارة بعض الموقوفين وضمان تمتعهم بالرعاية الصحية اللازمة. كما يتولّى محامو سند الحقّ مرافقة المستفيدين أثناء الاستدعاءات الأمنية، لا سيما حين تكون مشروعية الاستدعاء محلّ شك، أو عندما تكون هناك مخاوف من ممارسات ترهيبية.

وقد أفضت هذه المرافقة إلى تحسين أوضاع عدد من المستفيدين، من بينهم «مي»، التي كانت خاضعة لرقابة إدارية بموجب حكم قضائي صدر سنة 2023، يُجبرها على التوجّه يوميًا إلى مركز الشرطة والتوقيع في السجلّ. ووفقًا للحكم، كان من المفترض أن تنتهي هذه الرقابة في أوت 2024، أي بعد عام من انطلاق تنفيذ القرار. إلا أن السلطات المحلية واصلت، رغم انقضاء المدة، مطالبتها بالحضور اليومي دون أي تبرير قانوني. فقام سند الحقّ بتوجيه مراسلة إلى وزارة الداخلية منتصف شهر أوت، وفي غضون شهر، تم استدعاء «مي» إلى مركز الشرطة، حيث أُبلغت رسميًا بعدم خضوعها مجددًا لهذا الإجراء.

ولا تقتصر مساندة سند الحقّ القانونية على المرافقة اليومية، بل تمتد إلى المتابعة القضائية، سواء في القضايا الجزائية أو الإدارية. وهذا هو جوهر عمل الفريق القانوني، وأطول أشكال الدعم وأكثرها تعقيدًا ورمزية، باعتباره أداة رئيسية في مكافحة الإفلات من العقاب. وهو أيضًا المجال الأكثر عرضة للصعوبات وخيبات الأمل، سواء بالنسبة إلى فريق سند الحقّ أو المستفيدين أنفسهم.

وتعتبر نتائج نشاط سند الحق في مجال التقاضي مقياساً لحالة سيادة القانون في تونس. ومرة أخرى هذا العام، كانت النتائج أكثر من متباينة...

العديد من المحاكمات، ولكن القليل من العدالة...

قام «سند الحق» خلال العام الماضي، بمتابعة إحدى عشرة محاكمة تتعلق بحالات تعذيب أو سوء معاملة أو قتل ارتكبتها قوات الأمن. وقد انتهت بعض هذه المحاكمات بصدور أحكام، فيما لا تزال أخرى قيد النظر.

بعض هذه الأحكام جاءت إيجابية نسبيًا، لكنها لم تكن مُرضية بالكامل. مثال على ذلك قرار المحكمة الابتدائية في قضية أمين، الذي تعرّض لاعتداء من قبل عون أمن عام 2022 إثر خلاف بين الجيران. وبعد أقل من عامين، قضت المحكمة بسجن العون المعتدي ستة أشهر مع وقف التنفيذ، وألزمته بدفع نحو 7,000 دينار تونسي كتعويض عن الضرر الجسدي والنفسي. وعلى الرغم من أن العقوبة والتعويض كان من الممكن أن يكونا أكثر صرامة، فإن الحكم يُعدّ ايجابيا نظرًا لصعوبة كسب هذا النوع من القضايا.

في قضية أخرى كانت نتيجتها أقل إرضاءً من منظور مكافحة الإفلات من العقاب، لكنها شكّلت ارتياحًا نسبيًا للمستفيد، يتعلق الأمر بمحاكمة المعتدي على مراد، الذي رافقه برنامج سند طيلة خمس سنوات. حكمت المحكمة غيابيًا في جانفي 2024 على الامني المعتدي بسنة سجن وغرامة تعويضية قدرها 5,000 دينار تونسي. وبعد سبعة أشهر، قدّم المتهم استئنافًا وافتُتحت محاكمة جديدة. عمل فريق سند الحق على تعزيز ملف الدفاع بتوثيق شامل للأضرار التي لحقت بالمستفيد. وقبيل جلسة المحاكمة، قرر مراد سحب دعواه المدنية، بعد أن توصّل إلى تسوية مع المتهم. هذه المصالحة، التي جاءت لصالح الجاني، أسفرت في 31 ديسمبر 2024 عن تخفيف الحكم إلى ستة أشهر مع وقف التنفيذ. ومع ذلك، فإن حجم التوثيق والمرافعة القانونية التي قدّمها محامو سند الحق شجّع المتهم على تقديم تعويض عادل خوفًا من حكم بالسجن النافذ.

في المقابل، أسفرت محاكمات أخرى عن نتائج سلبية للغاية، عاكسة استمرار الإفلات من العقاب وعمق الخلل في منظومة سيادة القانون.

يدعم سند المستفيد ظافر في سعيه إلى العدالة منذ أكثر من ثماني سنوات. ففي عام 2016، اعتُقل ظافر البالغ من العمر 31 عامًا آنذاك، واقتيد إلى مركز شرطة بتعلّة أنه مطلوب في قضية سابقة. وهناك، بحسب روايته، وُضع على كرسي، وقيّدت يداه خلف ظهره، وتعرّض للضرب على مؤخرة رأسه، مما أدى إلى فقدانه الوعي ونقله إلى المستشفى. ظلّ في غيبوبة 16 يومًا، تلتها أشهر من العلاج. تعرّض إلى عجز بنسبة 60%، وانقطع عن العمل لمدة 180 يومًا.
في أكتوبر 2023، وبعد ست سنوات من التحقيق، اعتبر قاضي التحقيق أن ما تعرّض له يُصنّف تعذيبًا، وأحال الملف إلى الدائرة الجنائية، في خطوة اعتُبرت مكسبًا مهمًا لفريق سند. لكن للأسف، وبعد جلستين غاب فيهما المتهم، قضت

المحكمة ببراءته، رغم أن المتهمين الفارّين غالبًا ما يُعاقبون بأحكام مشددة تُخفف لاحقًا عند الاعتراض. استأنف سند الحق الحكم، لكن محكمة الاستئناف أيدت البراءة. وقدّم المحامي طعنًا أمام محكمة التعقيب، دون تحديد جلسة حتى اليوم، رغم مرور نحو عام.

المخيّب للآمال أيضًا هو تطوّر قضية أفراد من عائلة تعرّضوا لاعتداء عنيف خلال مداهمة أمنية لمنزلهم سنة 2018. استخدمت الشرطة الرصاص والغاز المسيل للدموع والضرب بالعصي والركل واللكمات. وفي 2021، حُكم على شقيقين من العائلة بسنتين سجن بتهمة الاعتداء على موظف عمومي ورشق بالحجارة، في حين استغرق التحقيق في الاعتداء على العائلة من قبل الشرطة وقتًا أطول. في سبتمبر 2021، وصف قاضي التحقيق العنف الممارَس من طرف الأمنيين بأنه جنحة، وأُحيل الملف على الدائرة الجناحية سنة 2022. وبعد أكثر من عام، قررت المحكمة عدم الاختصاص وأحالت الملف إلى النيابة العمومية، معتبرة أن الوقائع تُعدّ جناية وليست مجرد جنحة، استنادًا إلى تقارير الطب الشرعي. كان هذا القرار نادرًا ومُشجعًا، إذ من غير المعتاد أن تعتبر المحكمة أفعال أعوان الأمن أكثر جسامة مما وُجه لهم.

وعُيّن قاضي تحقيق جديد. لكن وعلى الرغم من الأدلة التي جُمعت خلال التحقيق الأولي، قرر بسرعة ختم البحث وإسقاط التهم. وقد طعن محامي «سند الحق» في هذا القرار استئنافيًا.

متابعة التحقيقات: مرحلة حاسمة في مكافحة الإفلات من العقاب

المتابعة القضائية لا تُشكّل سوى جزء من عمل سند الحق في مجال التقاضي الجزائي. وهي لا تشمل إلا الحالات النادرة التي تُفضي فيها التحقيقات إلى توجيه الاتهام ضد أعوان الدولة المتورطين في الانتهاكات. فعدد قليل من القضايا يصل إلى هذه المرحلة، بينما يتمثل الجزء الأساسي من عمل «سند الحق» في تقديم الشكاوى المتعلقة بالتعذيب أو سوء المعاملة، والدفع نحو تقدّم التحقيقات، وهو ما قد يستغرق في كثير من الأحيان عدة سنوات .

تُهمل بعض التحقيقات بحكم الأمر الواقع دون صدور قرار رسمي، إلى درجة أن بعض المستفيدين يصابون بالإحباط ويتراجعون عن مواصلة الإجراءات. أما بعض التحقيقات الأخرى فتبقى مجمّدة بسبب العدد الكبير من الملفات المسندة إلى قضاة التحقيق، الذين يُعطون الأولوية للملفات التي يوجد فيها متهمون موقوفون. وفي قضايا التعذيب وسوء المعاملة، نادرًا ما يتم إيقاف أعوان الأمن تحفظيًا، مما يجعل هذه القضايا غير ذات أولوية وقد تبقى دون تقدم لسنوات طويلة.

أما بعض التحقيقات الأخرى، وإن تم استكمالها في آجال تبدو معقولة، فإنها تُغلق بطريقة سطحية ومتسرعة. لذلك يواصل محامو «سند الحق» مطالبة القضاة بإيلاء الجدية والسرعة اللازمتين في جمع الشهادات والأدلة.

سند الحق، يتجند للدفاع عن مستفاديه

يتمثل الجزء الأساسي من العمل القضائي الجزائي الذي يقوم به برنامج سند الحق في مرافقة ضحايا التعذيب وسوء المعاملة في مسارهم نحو تحقيق العدالة. وفي بعض الحالات الاستثنائية، يتولى البرنامج أيضًا الدفاع عن بعض المستفيدين في القضايا التي يُحاكمون فيها كمتهمين، لا سيما عندما تُطرح مسألة التعذيب كعنصر أساسي في استراتيجية الدفاع. خلال السنة الماضية، مثلًا، تولّى «سند الحق» الدفاع عن مستفيدَين اثنين وُجهت إليهما تُهم تتعلق بالمثلية الجنسية استنادًا إلى الفصل 230 من المجلة الجزائية، حيث خضع أحدهما لفحص شرجي قسري، فيما تعرض الآخر للتعذيب داخل مركز أمني.

وقد أسفرت البحوث القانونية التي قام بها سند الحق في إطار هذه القضايا عن إصدار مذكرة قانونية حول الفصل 230 من المجلة الجزائية والفحص الشرجي، في ضوء القانون الدولي. وتهدف هذه المذكرة إلى دعم المحامين الذين يتولون الدفاع عن أشخاص ملاحقين بسبب ميولهم الجنسية المفترضة.

كما يتولى «سند الحق» بانتظام مساعدة المستفيدين في قضايا تتعلق بخرق قرارات الإقامة الجبرية التعسفية. فمنذ سنوات، يتابع البرنامج ملفات العديد من المستفيدين والمستفيدات الذين يتعرضون للمضايقات الأمنية على خلفية اعتبارهم «خطرًا على النظام العام». وغالبًا ما يكون هؤلاء مصنفين أمنيًا، ويخضع بعضهم لقرارات إقامة جبرية. وتُعتبر هذه القيود على الحرية تعسفية لأنها تفتقر إلى أي أساس قانوني، إذ تُستند إلى الأمر الرئاسي المتعلق بحالة الطوارئ الصادر سنة 1978، وهو نص قانوني غامض لا يمكنه تأطير مثل هذه التدابير المقيدة للحريات، وفَقَدَ من الناحية النظرية سنده القانوني بانتهاء حالة الاستثناء التي فُرضت بعيد اعتماده.

كما أن الأشخاص الخاضعين للإقامة الجبرية لا يُبلّغون رسميًا بقرارات تقييد حريتهم، ولا يُعلمون بسببها ولا بمدتها. وتُخلّف هذه التدابير التعسفية أضرارًا نفسية ومادية ومعنوية جسيمة، إذ يفقد الضحايا عملهم، ويُخضعون لمراقبة مستمرة وتوقيفات متكررة، ويُهمّشون داخل أحيائهم وأحيانًا حتى داخل أسرهم. كما لا يستطيعون مرافقة أهاليهم إلى الطبيب، أو مرافقة أطفالهم في الأنشطة الترفيهية أو في العطل، تحت طائلة التوقيف والمحاكمة والحُكم عليهم بالسجن النافذ إذا تجاوزوا نطاق الإقامة الجبرية.

بين جوان 2024 وماي 2025، قام «سند الحق» بتعيين محامين للترافع بشكل عاجل عن عدد من المستفيدين الذين أُوقفوا بتهمة خرق الإقامة الجبرية. وقد نجح المحامون في كسب هذه القضايا، استنادًا إلى حجج قانونية طوّرها «سند الحق» منذ سنوات. ومع ذلك، لا تزال وزارة الداخلية تواصل ملاحقة الأشخاص على هذا الأساس.

مسؤولية الدولة التونسية: نزاع طويل، ولكنه واعد

تُرتكب جريمة التعذيب وسوء المعاملة من قبل أعوان عموميين، ويعمل «سند الحق» على تحميلهم المسؤولية من خلال مسار التقاضي الجزائي. لكن هذه الانتهاكات تبقى بالأساس مسؤولية الدولة، التي لا تتخذ التدابير اللازمة لمنع أعوانها من ارتكاب التجاوزات، ولا لمعاقبتهم عند الاقتضاء. لهذا السبب، قام «سند الحق» خلال السنة الماضية بإيداع **اثني عشر طعناً** أمام المحكمة الإدارية.

من بين هذه الطعون، **ثلاث دعاوى تتعلق بتجاوز السلطة**، تطالب برفع تصنيف أمني تعسفي عن ثلاثة مستفيدين، ووقف القيود غير القانونية المفروضة على حريتهم نتيجة هذا التصنيف.

إحدى هذه القضايا تتعلق بفتحي، شاب يبلغ من العمر 29 سنة، غادر تونس منذ أكثر من عشر سنوات ليستقر في بلد شقيق ويطلق مشروعاً خاصاً. تم إيقافه سنة 2023 عند المعبر الحدودي بشبهة «الإرهاب» خلال عودته لزيارة عائلته وتجديد جواز سفره، ونُقل إلى تونس العاصمة للتحقيق معه. ثم أُفرج عنه لاحقاً، وتمكّن من الحصول على جواز سفره في وقت لاحق من نفس السنة. لكنه اكتشف أنه مصنّف ضمن قائمة S17 وممنوع من مغادرة البلاد، دون تقديم أي مبرر. راسل وزارة الداخلية دون جدوى، وهو اليوم عاجز عن العودة إلى بلد اقامته لإدارة مشروعه، ما يهدد مصدر رزقه ويضطره إلى التخلي عن موظفيه. وقد تقدّم «سند الحق» بطعن من أجل تجاوز السلطة للمطالبة برفع التصنيف الأمني، وأرفق الطلب بمطلب توقيف التنفيذ أملاً في تمكين فتحي من العودة سريعًا لإنقاذ مشروعه.

كما تقدّم «سند الحق» **بدعوتين في الأصل** لفائدة مستفيدين مصنفين آخرين يرزحون تحت وطأة مضايقات أمنية مكثفة ألحقت بهم أضرارًا جسيمة على المستويين المهني والشخصي، وعلى حالتهم النفسية وأسرهم.

عائشة، أرملة وأم لثلاثة أطفال تقيم في وسط البلاد، تعيش منذ نحو عشر سنوات تحت رقابة ومضايقة متواصلتين من قِبل الشرطة، بسبب مقتل زوجها خلال اشتباك مع القوات الأمنية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت موصومة بالعار وتتعرض باستمرار للملاحقة. وفي سبتمبر 2022، تقدمت بطلب للحصول على مساعدة اجتماعية، لكن الموظف رفض استلام ملفها بحجة أنها «زوجة إرهابي». خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، تعرّضت عائشة لتوقيف غير قانوني، واحتجاز مؤقت في الطريق العام، وأربع مداهمات منزلية خلّفت صدمات كبيرة لها ولأطفالها. وقد اضطرت ابنتها البالغة من العمر 12 عاماً إلى ترك الدراسة بسبب التبعات النفسية، وهي الآن تحت متابعة طبية نفسية. ومنذ سنتين تقريبًا، يرافق «سند الحق» عائشة وأطفالها نفسيًا واجتماعيًا. كما تمّ تكليف محامٍ تقدّم بقضية استعجالية لطلب ايقاف تنفيذ التصنيف الأمني، بالإضافة إلى طعنٍ في الأصل لإلغائه نهائيًا والمطالبة بتعويض المتضرّرة عن الأضرار التي لحقت بها.

وتقدّم «سند الحق» كذلك **بطعنين إضافيين** في الأصل لدى المحكمة الإدارية في قضايا تتعلق بحالات موت مستراب. فمنذ تأسيسه، تكفّل البرنامج بـ26 حالة وفاة مشبوهة. لكن نادرًا ما تصل التحقيقات إلى كشف الحقيقة، وما هو أندر أن

تفضي إلى محاكمات. ولهذا بدأ البرنامج يلجأ إلى القضاء الإداري، أملاً في أن تسلط المحكمة الإدارية الضوء على ملابسات الوفاة وتُحمّل الإدارة المسؤولية.

في ديسمبر 2018، قُتل عبد الله تحت التعذيب على يد اعوان من الحرس الوطني وفي بداية سنة 2022، حُكم على المتهم الرئيسي بالسجن 15 سنة بتهمة الاعتداء الذي أدى إلى الوفاة، وعلى شريكه بـ10 سنوات بتهمة المشاركة. لكن في الاستئناف خلال نفس السنة، تم تخفيف الحكم إلى 6 سنوات و2 سنوات على التوالي، وتم رفض طلب التعويض الذي تقدمت به العائلة بحجة أنه كان يجب توجيهه إلى المكلف العام بنزاعات الدولة وليس إلى المتهمين مباشرة. كانت هذه أول مرة يُرفض فيها طلب تعويض على هذا الأساس المبهم، في قضية يتابعها «سند الحق». وفي أكتوبر 2024، رفع البرنامج طعناً أصليًا أمام المحكمة الإدارية، للمطالبة بتعويض أرملة عبد الله ووالده وأطفاله عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهم.

في قضية أخرى من حالات الموت المستراب، لجأ «سند الحق» إلى القضاء الإداري بسبب الإخفاقات الجلية التي شابت التحقيق الذي أجراه القضاء الجزائي. فقد تم إيقاف إبراهيم في جوان 2018 بتهمة السرقة، وأودع بالسجن. وأثناء زيارة والده صادق للسجن يوم 18 جويلية، اشتكى إبراهيم من آلام شديدة في البطن. غير أن طلب محاميه بتمكينه من زيارة عاجلة قوبل بالإهمال. وبعد أيام قليلة، عاد صادق لزيارة ابنه، لكنه لم يتمكن من رؤيته. تم استدعاؤه من قبل مدير السجن، الذي أبلغه بأن إبراهيم قد أصيب بوعكة صحية نُقل على إثرها إلى مستشفى شارل نيكول. وعندما توجهت العائلة إلى المستشفى، أبلغت من قبل أعوان السجن أن إبراهيم قد توفي بالفعل، دون توضيح لسبب الوفاة أو ظروفها.

عندما رأى صادق جثمان ابنه في قسم الطب الشرعي، لاحظ وجود كدمات وجروح على وجهه. وخلال التحقيقات الأولية، التي دامت ثلاث سنوات، لم تتلقَّ العائلة أي معلومات رسمية عن سبب الوفاة. لم يُفتح تحقيق قضائي إلا في ماي 2021، لكنه أُغلق بعد بضعة أشهر دون اتخاذ أي إجراءات تحقيق جدّية. وفي مارس 2023، تم غلق القضية استناداً إلى تقرير الطب الشرعي، الذي أشار إلى وجود كدمات متعددة على جسد الهالك، لكنه خلص إلى أن الوفاة ناتجة عن وذمة رئوية. لم يتم التحقيق في آثار العنف التي تُشير بوضوح إلى تعرّضه للاعتداء داخل السجن، كما لم يسع القاضي إلى التثبت مما إذا كان إبراهيم قد تلقى رعاية طبية مناسبة. علماً أن الوذمة الرئوية ليست مرضاً مفاجئاً، وتظهر أعراضها بوضوح وكان من الممكن رصدها ومعالجتها في الإبان.

قـدّم «سـند الحـق» دعـوى أمـام المحكمـة الإداريـة للمطالبـة بجـبر ضرر عائلـة إبراهيـم، انطلاقًـا مـن واقعـة وفاتـه.

خـلال السـنة الماضيـة، تـم البـت فـي عـدد مـن النزاعـات الإداريـة الـتي كانـت قـد رُفعـت فـي السـنوات السـابقة. وحصـل «سـند الحـق» عـلى **13 قـرارًا**، مـن بينهـا أربعـة تتعلـق بطلبـات ايقـاف تنفيـذ قـرارات تصنيـف و قيـود تعسـفية عـلى الحريـة. لكـن قـراراً واحـدًا فقـط مـن هـذه القـرارات كان إيجابيـاً، حيـث أمـرت المحكمـة الإداريـة الإدارة المعنيـة بتمكـين أحـد المسـتفيدين مـن مسـتخرج صحيفـة السـوابق العدليـة. وكان المسـتفيد قـد تقـدّم بهـذا الطلـب لأول مـرة سـنة 2020 دون نتيجـة، ممـا حـال دون حصولـه عـلى عمـل بسـبب الرفـض الضمـني مـن الإدارة.

فـي المقابـل، كانـت القـرارات الثلاثـة الأخـرى سـلبية، وتعكـس توجّهًـا محافظًـا مـن رئيـس المحكمـة الإداريـة، الـذي يركـز سـلطة اتخـاذ القـرار فـي قضايـا ايقـاف التنفيـذ ويميـل إلى الانتصـار لـوزارة الداخليـة.

ينطبـق هـذا التوجـه عـلى القـرار المتعلـق بالقضيـة الـتي رفعهـا ثامـر، وهـو مسـتفيد يعانـي مـن قيـود تعسـفية عـلى حريتـه منـذ أكـثر مـن عـشر سـنوات. ففـي سـنة 2014، وخـلال عمليـة تفتيـش مـروري رفقـة زوجتـه، أعلمـه الأعـوان بأنـه مـدرج عـلى قائمـة S17 دون توضيـح الأسـباب. وفـي العـام التـالي، تـم اعتقالـه مـن قبـل فرقـة مكافحـة الإرهـاب، وقـضى 15 يومـاً فـي الحجـز تعـرض خلالهـا للتعذيـب. وتـم الإفـراج عنـه لاحقًـا مـن قبـل قـاضي التحقيـق، وتـم حفـظ القضيـة.

فـي سـنة 2016، اسـتُدعي ثامـر إلى مركـز الشرطـة وأُبلـغ بأنـه موضـوع إقامـة جبريـة داخـل منطقتـه. وقـد أُجـبر عـلى التوقيـع عـلى وثيقـة دون أن يُسـمح لـه بقراءتهـا أو الحصـول عـلى نسـخة منهـا. وقـد تسـببت لـه هـذه المضايقـات الأمنيـة فـي أضرار جسـيمة؛ إذ تخلّـت عنـه زوجتـه، ويعتمـد اليـوم عـلى شـقيقه لرعايـة والديـه المسـنّين، كمـا يواجـه صعوبـات فـي التواصـل مـع ابنـه البالـغ مـن العمـر عـشر سـنوات والـذي يعيـش مـع والدتـه فـي مدينـة أخـرى. عليـه أن يطلـب ترخيصـاً مـن مركـز الامـن لزيارتـه، وتمـت مداهمتـه مـراراً فـي الفنـدق أثنـاء زياراتـه للتثبـت مـن وجـوده مـع ابنـه، كمـا تمـت مداهمتـه فـي مقـر عملـه وفـي منزلـه.

تقدّم محامي «سند الحق» بطلب ايقاف تنفيذ للإقامة الجبرية، بالإضافة إلى طعن في الاصل. لكن طلب ايقاف التنفيذ رُفض بسرعة على أساس أنه لم يتم إثبات أن الإقامة الجبرية تُشكل ضررًا لا يمكن تداركه بالنسبة لثامر.

إن رفض طلبات ايقاف التنفيذ من قبل رئيس المحكمة الإدارية يُخلف عواقب وخيمة على ضحايا القيود التعسفية على الحرية. فعلى المتضررين الانتظار لسنوات من أجل صدور قرار في الأصل بشأن إلغاء هذه التدابير، وفي غالب الأحيان يكون هذا القرار إيجابيًا نظراً لكون القيود المفروضة عليهم تعسفية بوضوح. غير أن صدوره المتأخر يُفقده جدواه في حماية الضحية من الضرر الفوري.

وإدراكًا لخطورة الأضرار التي تُسببها القيود التعسفية على الحريات، بدأ «سند الحق» في رفع دعاوى تعويض ضد الدولة أمام المحكمة الإدارية، في إطار استراتيجية تهدف إلى تحميل الدولة مسؤولية سياستها الأمنية. وقد بدأت هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها، حيث أصدرت المحكمة أربعة أحكام جديدة تقضي برفع التصنيفات الأمنية والتعويض بمبالغ وصلت إلى 7,000 دينار تونسي في إحدى القضايا. إلا أن مبالغ التعويض تظل أقل بكثير من حجم الأضرار النفسية، والمادية، والمهنية، بل والجسدية أحيانًا، التي تتسبب فيها المضايقات الأمنية. والأسوأ من ذلك أن تنفيذ هذه الأحكام يبقى معطّلاً.

7. التحليل القانوني في خدمة التقاضي

عدالة منعزلة

يندرج النزاع القضائي لبرنامج «سند الحق» في سياق سياسي يتّسم بتآكل مقلق لركائز دولة القانون. فقد أصبحت الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية موضع تشكيك، في ظل تصاعد عدد الاعتقالات والملاحقات القضائية ضد معارضين سياسيين وصحفيين ومحامين ومدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الأصوات الناقدة للنظام، ما يُشير إلى هيمنة السلطة التنفيذية على الجهاز القضائي، الذي يبدو وقد تحوّل إلى أداة في خدمة النظام.

ويتجلّى هذا التداخل أيضًا بشكل ملموس في عمل «سند الحق». ففي القضايا النادرة التي تُفضي إلى توجيه اتهامات ومحاكمة أعوان عموميين بتهم الاعتداء، يلاحظ في العديد من الحالات أن المتهمين لا يحضرون جلسات المحاكمة ويواصلون أداء مهامهم كأعوان أمن. وعندما يُحكم عليهم، لا تُنفّذ الأحكام إلا بعد أن يبادروا بأنفسهم بالطعن فيها، ليُعاد النظر فيها أمام المحكمة بحضورهم. لكن حتى بعد صدور أحكام باتة بالإدانة، لا تُنفذ العقوبات. وينتمي معظم الأعوان المتّهمين في القضايا التي يتابعها «سند» إلى وزارة الداخلية أو وزارة العدل، وهاتان الوزارتان على علم تام بمتابعتهم قضائيًا وإدانتهم، دون أن تتخذ أي إجراءات تأديبية تُذكر، باستثناء بعض النقلات الشكلية.

وينسحب هذا التجاهل ايضا على قرارات المحكمة الإدارية، من قبل وزارة الداخلية، وخاصة في ملفات التصنيف الأمني (S17) والإقامة الجبرية. فرغم صدور قرارات ايقاف تنفيذ أو إلغاء لهذه التدابير عن المحكمة الإدارية، تواصل الشرطة ممارساتها من مضايقات وانتهاك صارخ للحرية.

يناضل عبيد منذ خمس سنوات لكي تمتثل وزارة الداخلية لقرار المحكمة الإدارية القاضي بإلغاء تصنيفه الأمني S17 وإلغاء قرار إقامته الجبرية. عبيد، تونسي وأب لأربعة أطفال، يقيم ويعمل في الخارج منذ 2011. وأثناء زيارة إلى تونس في سنة 2015، تم إعلامه شفويًا بأنه مصنّف وممنوع من مغادرة منطقته السكنية. غادرت زوجته وأطفاله إلى الخارج، بينما خاض عبيد مسار قضائي شاق لرفع هذه القيود.

في سنة 2017، تقدّم بقضيتين أمام المحكمة الإدارية، التي أصدرت في 2021 حكمين بإلغاء الإقامة الجبرية والتصنيف الأمني، ثم تم تأكيد الحكمين استئنافيًا في 2023. ومع ذلك، عندما حاول السفر في نهاية سنة 2023، تم توقيفه ومقاضاته بتهمة «خرق الإقامة الجبرية»، رغم أنه كان يحمل نسخة من حكم المحكمة الإدارية. وقد تمتع بحكم بعدم سماع الدعوى، لكن القيود المفروضة على حريته لم تُرفع.

وفي ثلاث مناسبات سنة 2024، حاول عبيد الالتحاق بأسرته في الخارج دون جدوى، في استمرارٍ صادم لخرق أحكام القضاء من طرف الإدارة، في ظل غياب آلية فعالة لتنفيذ قرارات المحكمة الإدارية وضمان احترام الحقوق الأساسية للمواطنين.

النزاعات القضائية المتعلقة باختصاص القضاء العسكري

في ظلّ توسّع اختصاص المحاكم العسكرية خلال السنوات الأخيرة، ونظرًا لتناولها قضايا تتعلق بضحايا مدنيين أو بمحاكمة مدنيين على خلفية ممارستهم لحرية التعبير، وغالبًا دون أي علاقة فعلية بالمجال العسكري، رأى «سند الحق» ضرورة تزويد المحامين بالحجج القانونية للطعن في اختصاص المحاكم العسكرية.

وفي هذا الإطار، قمنا بنشر مذكرة بعنوان **:«القضاء العسكري التونسي في ضوء المعايير الدولية للمحاكمة العادلة»**، مصحوبة بفيديو يشرح مخاطر توسيع اختصاص هذه المحكمة الاستثنائية.

النزاعات القضائية المتعلقة بظروف الاحتجاز

يعدّ «سند من بين البرامج التي تقدّم الدعم لعدد كبير من المستفيدين الذين يعانون من سوء المعاملة داخل السجون. فعلى الرغم من التزامات تونس الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان، لا يزال العديد من الأشخاص المحتجزين يعانون من ظروف لا إنسانية للحرمان من الحرية، سواء تعلق الأمر بالاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية، أو بتردّي الأوضاع الصحية، أو بعدم كفاية الرعاية الطبية، إلى جانب أشكال أخرى من المعاملة السيئة الناجمة عن ظروف احتجاز غير لائقة.

وتطرح هذه الوضعية أسئلة حاسمة بشأن المسارات القضائية الممكنة لضمان احترام حقوق المحتجزين، وبالأخص دور القاضي الإداري في حماية هذه الحقوق وصون كرامة السجناء.

وقد نشر سند الحق **دليلاً للتقاضي الإداري المتعلق بظروف الاحتجاز** و**مذكرة حول المعايير الدولية المنطبقة على ظروف الاحتجاز** من أجل دعم إعداد النزاعات الإدارية للطعن في ظروف الاحتجاز السيئة والمطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عنها.

8. نبذة عن مستفيدي سند

يعرف عن «سند» أنه مرافق لضحايا التعذيب الذين لا يملكون الوسائل اللازمة للوصول إلى إعادة التأهيل الشامل بمفردهم.

معظم المستفيدين من البرنامج ينحدرون من أوساط اجتماعية مهمّشة ومعرّضون بشكل كبير لخطر الوقوع في نزاع مع القانون أو مع الأجهزة الأمنية. وغالبًا ما تكون هذه الفئات محرومة منذ البداية من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية أو من التغطية الصحية التابعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض.

تشمل فئة المستفيدين من برنامج سند مجموعات شديدة التهميش، مثل الأشخاص المُدرَجين ضمن الملفات الأمنية المعروفة بـ»الملف S»، أو أفراد من مجتمع الميم-عين. فالأشخاص المُصنّفون بـ»الملف S «، وغالبيتهم من الشباب المنحدرين من بيئات فقيرة، يواجهون قيودًا صارمة رغم عدم إدانتهم قضائيًا، ما يحرمهم من الحق في العمل، وفي التغطية الاجتماعية، وحتى في حرية التنقل. أما أفراد مجتمع الميم-عين، فيواجهون وصمة مزدوجة، مؤسساتية واجتماعية، وكثيرًا ما تترافق مع عنف جسدي أو نفسي، ورفض أسري، وصعوبات كبيرة في الحصول على أبسط الخدمات الأساسية.

أما الأشخاص في وضع تنقل، سواء العابرين أو المقيمين في تونس، فهم يعيشون في الظل، خوفًا من السلطات والمراقبة الأمنية. وغالبًا ما تترافق أوضاعهم مع التمييز والوصم والتهميش، إلى جانب فقر مدقع وعجز عن تأمين سبل عيش مستدامة، ما يزيد من قابليتهم ليكونوا ضحايا لشبكات إجرامية.

وفي المقابل، تزداد صعوبة وضع من يدافعون عن الفضاء المدني ويساهمون من خلال عملهم الجمعياتي في تعزيز حقوق الإنسان وفي تحسين رفاه المجتمع بأسره. فالملاحقات القضائية والإدارية التي تستهدف المدافعين عن الحقوق ومنظماتهم تهدّد أيضًا استقرار أسرهم. وفقدان مصادر الدخل الثابت يجعل تأمين إيجار السكن، وفواتير العلاج أو التعليم أمرًا بالغ الصعوبة، مما يسرّع من دخول الأسر في دوامة الهشاشة. هذا الانهيار السريع يؤدي إلى ضغط نفسي مزمن واضطراب اجتماعي عميق لهم. وهو ما يشكّل في جوهره استراتيجية قمع غير مباشرة، تستهدف ثني الأفراد عن الانخراط في العمل المدني عبر ضرب محيطهم الأسري والاجتماعي.

يرافق سند هذه الفئات المختلفة برعاية وتعاطف، ويقف إلى جانبهم في مساراتهم نحو إعادة بناء حياتهم

9. توجهات التعذيب وسوء المعاملة

لماذا يتم اللجوء إلى برنامج سند؟

21 حالة تعذيب وسوء معاملة من قبل الشرطة

بين جوان 2024 وماي2025، وثّق برنامج سند حالات 21شخصًا تعرضوا للاعتداء من قبل عناصر الشرطة، سواء في الأماكن العامة أو داخل مراكز الأمن.

تعرض 3 منهم للاعتداء خلال مباريات كرة القدم. وفي كل مرة، تلت الاعتداءات عمليات توقيف وملاحقات قضائية. أحدهم، فهمي، عمره 18 عامًا، صُفع بقوة على أذنيه لإجباره على توقيع محضر، مما أدى إلى تمزق في طبلة أذنه. وُضع في الايقاف التحفظي، ورفض تقديم شكوى خوفًا من الانتقام.

شخصان آخران تعرضا للعنف أثناء تناولهما الكحول في الطريق العام. في إحدى الحالتين، يدّعي الضحية أن الشرطة اعتدت عليه لأنه قام بتصويرهم وهم يصادرون زجاجات الكحول من مجموعة شباب. أحد الأعوان صعقه بجهاز كهربائي ثم اقتاده إلى مركز الشرطة.

6 مستفيدين آخرين تعرّضوا للاعتداء أثناء الاحتفاظ بهم بمراكز الشرطة بعد توقيفهم إما لمشاركتهم في مظاهرات أو للاشتباه بتورطهم في السرقة أو استهلاك أو ترويج المخدرات.

من بينهم إياد، رجل في الثلاثينات من العمر من شمال تونس، تم الاعتداء عليه بعنف من قبل الشرطة أثناء توقيفه في الشارع في أكتوبر 2024 كبّله الأعوان، ثم انهالوا عليه بالضرب والشتائم وجرّوه أرضًا حتى سيارة الشرطة أمام شهود. نُقل إياد إلى المستشفى حيث فُحص تحت أنظار 5 أعوان شرطة، ولم يُسمح له بالاطلاع على ملفه الطبي. جاء والده لزيارته، لكنه لم يستطع التحدث معه، إلا أن إياد أشار له أنه يشعر بآلام حادة في الرأس والبطن والخصيتين. حاول الأعوان نقله إلى مركز الشرطة، لكنهم رفضوا استقباله بسبب حالته. أُعيد إلى المستشفى لقضاء الليلة، ثم نُقل إلى السجن، حيث تدهورت حالته الصحية.

النساء أيضًا لم يسلمْن من عنف الشرطة، كما في حالة زينب، شابة تبلغ 23 سنة من شمال غرب البلاد، تم توقيفها في فيفري 2025 بسبب علاقتها بشاب تم توقيفه بتهمة الاتجار بالمخدرات. في المركز، قيّدها أحد الأعوان إلى كرسي، وصفعها على وجهها وعنقها ووجّه لها الشتائم. خضعت لتفتيش جسدي دقيق، ثم نُقلت لإجراء اختبار مخدرات. عند عودتها، وجدت ملابسها الداخلية على مكتب المحقق. اقتيدت بعدها إلى المحكمة حيث أمر القاضي بالإفراج عنها. مساءً، ذهبت إلى المستشفى لتلقي العلاج والحصول على شهادة طبية، لكن الطبيبة المناوبة، وبعد معرفتها بأن المتهمين هم من الشرطة، رفضت منحها شهادة دون إذن رسمي من مركز الأمن. في 5 حالات أخرى، تعرّض الضحايا للاعتداء لأنهم طالبوا بحقوقهم أو اشتكوا من انتهاك.

أمينة ذهبت إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى ضد رجل حاول الاعتداء عليها جنسيًا. حسب قولها، العون كان يعرف المعتدي ورفض استقبال الشكوى. عند إصرارها، اعتدى عليها ووجه لها تهمة «هضم جانب موظف عمومي».

أما أنس، وتبلغ 47 عامًا، فقد ضُربت من قبل أعوان الشرطة لأنها كانت تنفّذ اعتصامًا أمام إدارة عمومية احتجاجًا على طردها. تم توقيفها ثم الإفراج عنها في اليوم نفسه.

من الشائع أن يكون الخلاف الشخصي سببًا وراء العنف الأمني. في 7 حالات وثّقها سند، كان للضحايا خلافات سابقة مع المعتدين.

ناظم، كان يعمل حارس أمن في حانة، وفي إحدى ليالي أكتوبر 2024، التقى بعون شرطة بالزي المدني سبق أن حصل بينهما خلاف. تبادلا كلمات، ثم مضى العون. بعد لحظات، وأثناء ذهابه لشراء السجائر، وصلت سيارة شرطة بها 7 أعوان بزي رسمي. نزلوا وبدأوا في شتمه وضربه، ورشوه بالغاز المسيل للدموع، وسرقوا ما كان بحوزته من مال. فقد ناظم وعيه، فنُقل إلى المستشفى، ثم وُضع في الحجز. عندما رأته زوجته في المحكمة بعد يومين، كانت على وجهه وعنقه آثار ضرب وكان يعرج. حُكم عليه بالسجن لمدة 6 أشهر بتهمة «هضم جانب موظف عمومي».

غالبًا ما ترافق أعمال الانتقام من قبل عناصر الشرطة فبركة تهم كاذبة، سواء بتهمة «هضم جانب موظف عمومي» أو استهلاك المخدرات.

سنية كانت قد كشفت عن قضية فساد في إحدى ولايات شمال غرب تونس قبل حوالي 13 سنة. حيث تم طرد موظفة بسبب صرف أجور مقابل وظائف وهمية، ما أدى إلى وقف صرف هذه الرواتب غير القانونية. تم كشف هوية سونيا، فقامت إحدى المستفيدات من هذا الفساد بطلب المساعدة من شقيقها، وهو ضابط شرطة يشغل منصبًا مهمًا على المستوى المحلي، للتدخل ضد سنية.

منذ ذلك الحين، تتعرض سنية وابنها سامي لمضايقات شديدة من الشرطة المحلية، شملت مداهمات عنيفة وتهديدات متكررة. تم إيقاف سامي عدة مرات بدعوى استهلاك المخدرات، أولها حين كان عمره فقط 17 عامًا. وفي كل مرة، أمر القاضي بإطلاق سراحه لعدم كفاية الأدلة. لكن بعد آخر عملية ايقاف في فيفري 2025، تعرض سامي للاعتداء من قبل الشرطة وتم وضعه في الايقاف التحفظي.

13 حالة تعذيب وسوء معاملة داخل السجون

لم تقتصر أعمال التعذيب وسوء المعاملة على عناصر الشرطة والحرس الوطني، بل حصلت أيضًا داخل السجون. وثق برنامج سند حالات 6 مستفيدين ادّعوا تعرضهم للعنف في السجن.

أدهم، مدمن مخدرات، محتجز منذ 2 سنتين بتهمة الاتجار بالمخدرات. لم يحصل على الدعم الطبي اللازم لعملية الانسحاب من الإدمان، فأُصيب بجلطة دماغية بعد حوالي أسبوع من سجنه وتم نقله إلى المستشفى. لاحقًا، نُقل إلى سجن آخر حيث كانت ظروف الإيواء أفضل، ولكن في فيفري 2025، أُعيد إلى السجن الأول، وهناك تعرض للاعتداء من طرف أعوان السجن فور وصوله. حاولت زوجته مقابلة مدير السجن للاحتجاج على ما حصل له، ولكن أحد الأعوان اعتدى عليها جسديًا ولفظيًا لمنعها من مقابلته.

رمزي، البالغ من العمر 28 عامًا، يعاني من اضطرابات نفسية ونوبات عنف. منذ عدة أشهر، قصد والده مركز الشرطة لطلب المساعدة في رعايته، لكن الشرطة قامت بإيقافه وإيداعه السجن. بعد أيام، حاولت والدته زيارته، فقيل لها إنه تم عزله لأنه أحدث ضجيجًا خلال الليل. في الأسبوع التالي، نُقل رمزي إلى المحكمة، وكان يحمل آثار تعذيب واضحة على وجهه وأذنيه ورأسه، وكدمات على الجانب الأيمن من وجهه وذراعيه. لم يكن قادرًا على المشي بشكل سليم. تم الإفراج عنه.

إلى جانب حالات الاعتداء، لاحظ برنامج سند تدهورًا متواصلًا في ظروف الاحتجاز نتيجة الاكتظاظ الشديد داخل السجون. عدم توفر الرعاية الطبية والجسدية والنفسية يمثل خطرًا حقيقيًا، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة.
فؤاد، مدير سابق لدار ثقافة وناشط نقابي، تم إيقافه سنة 2023 في قضية انتقامية بسبب انتقاده لوزير الثقافة. يعاني فؤاد منذ الطفولة من مشاكل في القدم وكذلك من آلام في الظهر.

في العام التالي، دخل في غيبوبة داخل السجن وتم نقله إلى المستشفى، لكن عائلته لم تُبلّغ بالأمر إلا بعد 7 أيام. بعد أيام، أُعيد إلى السجن، لكنه فقد الوعي مجددًا وتمت إعادته إلى المستشفى، حيث خضع لبتر في القدم.

نقص الوصول إلى الرعاية الصحية أدى إلى نتيجة مأساوية في حالة هشام، وهو أب لطفلين ومصاب بداء السكري، يقضي عقوبة سجنية. وكان يتلقى علاجه

بالأنسولين بانتظام. في بداية شهر جويلية 2024، تم نقله إلى سجن آخر دون أن تعلم عائلته السبب. بعد أسبوع، تم نقله إلى المستشفى ثم أُعيد إلى السجن في نفس اليوم. في اليوم التالي، زارت زوجته ووالدته السجن ولاحظتا وجود عدد كبير من عناصر الأمن و وكيل الجمهورية اين أعلمهم هذا الاخير بوفاته.

فيما بعد، أخبر أحد السجناء عائلة هشام بأنه سمعه يصرخ ويشتكي من آلام حادة في الكلى بعد عودته من المستشفى، وذلك قبل وفاته مباشرة. لا تزال أسباب الوفاة غير واضحة حتى اليوم

غياب المتابعة النفسية يمثل إشكالاً حادًا بالنسبة للموقوفين الذين صُنّفوا غير مسؤولين جزائيًا، لكنهم يظلون رغم ذلك داخل السجون. عشرات الأشخاص، أغلبهم رجال، يُحتجزون دون سند قانوني في انتظار الإيواء القسري بمؤسسة علاج نفسي، وهو إجراء يتأخر كثيرًا بسبب نقص الأماكن، وقد يستمر لأشهر، بل لسنوات. خلال هذه الفترة، لا يتلقّى هؤلاء رعاية نفسية ولا طبّية كافية، ولا يُوفر لهم الإشراف المناسب، ما قد يجعلهم خطرًا على غيرهم، وعلى أنفسهم بالدرجة الأولى. وقد وثق «سند» خلال العام الماضي ثلاث حالات جديدة لأشخاص غير مسؤولين محتجزين في السجن.

من بين هذه الحالات، حالة علي، الذي أُوقف في أفريل 2024 بسبب حادثة عنف، ثم قضت المحكمة بعدم مسؤوليته جزائيًا بعد أربعة أشهر. رغم صدور قرار بالإيواء القسري من قاضي التحقيق، بقي علي في السجن. في شهر نوفمبر، أخبرهذا الاخير والدته بأنه تعرض للاعتداء. طلب سند الحق من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان زيارة السجن. في ذلك الوقت كانت لا تزال تظهر عليه آثارًا واضحة للاعتداء، حيث أفاد بأنه تم تقييده من الخلف، وسحبه إلى مكان الاستحمام، حيث تم طرحه أرضًا ودعسه على وجهه بأحذية الاعوان، ثم ضربه على جانبه الأيمن ومؤخرته. وأكد أنه لم يتلق أي رعاية طبية، ولم يُعرض على طبيب السجن. كان الاعتداء حسب قوله، بسبب احتجاجه على ظروف الإقامة. تقدمت والدته بشكوى وتم فتح تحقيق، ونُقل علي لاحقًا إلى سجن آخر.

6 حالات موت مستراب

في الفترة ما بين جوان 2024 وماي 2025، وثق «سند» ست حالات موت مستراب. وبالإضافة إلى حالة هشام المذكورة أعلاه، هناك حالتان أخريان تتعلقان بشابين توفيا في السجن، على الأرجح بعد تعرضهما للاعتداء، بما في ذلك بيرم، البالغ من العمر 27 عامًا، والذي توفي في جوان 2024 في ظروف لم يتم توضيحها بعد. كان يقضي حكمًا بثماني سنوات في قضية حق عام. تنقل بين عدة سجون وكان آخرها السجن الذي توفي فيه. أبلغ عائلته أكثر من مرة بتعرضه للاعتداء من

قبل أعوان السجن، ولاحظت عائلته آثار عنف على وجهه في زيارة سابقة لوفاته. حاولت العائلة مرارًا التواصل مع إدارة السجن دون جدوى. خلال فترة الحادث، حاول والد بيرم إرسال حوالة مالية له في السجن، لكنها رُفضت. حاول الاتصال بالسجن لمعرفة السبب دون إجابة. وبعد أربعة أيام، اتصل به عدد من معارفه لتعزيته في وفاة ابنه. وعندما اتصل بإدارة السجن، أُبلغ بأنه لا يوجد سجين بذلك الاسم. اتصل شقيق بيرم بأحد معارفه داخل السجن فأخبره بأن بيرم قد توفي.

وثق سند حالتين أخريين من حالات الموت المستراب. وتتعلق إحداهما بأب متزوج يبلغ من العمر 65 عاماً توفي إثر إصابته بسكتة قلبية بعد مداهمة الشرطة العنيفة لمنزله عن طريق الخطأ. أما الحالة الأخرى فتتعلق بشاب يدعى جمال يبلغ من العمر 26 عاماً، توفي أثناء فترة الاحتفاظ نتيجة للعنف الذي ربما مارسه أعوان الامن أثناء احتجازه.

كان جمال قد توجه للعمل في تونس في ماي 2024، ويوم عودته المقرّر لم يتصل بعائلته. نشرت العائلة إعلاناً عن اختفائه على فيسبوك، فرد أحدهم قائلاً إن الشخص الظاهر في الصورة كان موقوفا معه. في جوان 2024، حُكم على جمال بالسجن لمدة عام بتهمة السرقة والدخول غير المشروع لعقار خاص. بعد أربعة أيام، زاره والده في السجن، ولاحظ وجود انتفاخ في أنفه وآثار أصفاد على يديه، وكان بحاجة إلى من يساعده على المشي. أبلغهم بأنه تعرض للضرب في مركز الشرطة. بعد سبعة عشر يومًا، تلقت عمته مكالمة من الحرس الوطني تُعلمها بوفاته.

11 ضحية للعنف القائم على الهوية أو الميول الجنسي أو الأصل العرقي

وثق سند منذ جوان 2024، إحدى عشرة حالة تعرضت لانتهاكات بسبب الهوية أو التوجه الجنسي أو الأصل العرقي، سواء في تونس أو خارجها.

في إحدى ليالي شهر جانفي 2025، اعتُقل مروان، وهو شاب كويرى، مع اثنين من أصدقائه. تعرضوا للضرب والإهانة وقت القبض عليهم، ثم في مركز الشرطة وأثناء الاحتفاظ، حيث تعرضوا للتفتيش الشرجي. تعرضوا مرة أخرى لسوء المعاملة في غرفة الإيقاف بالمحكمة وتعرضوا للاعتداءات من قبل محتجزين اخرين معهم، قبل أن يتم إطلاق سراحهم في النهاية.

جوزفين، شابة صومالية تبلغ من العمر 26 عامًا، فرت من بلدها بعد أن هددها أحد زعماء الميليشيات بالقتل إثر رفضها الزواج منه. عبرت مع مجموعة من المهاجرين إثيوبيا والسودان حتى وصلت ليبيا، حيث اختطفتها ميليشيات محلية ونقلتها إلى مركز احتجاز في «الكفرة»، حيث قضت سنة كاملة في ظروف بالغة

القسوة، تتعرض للاعتداءات الجسدية المتكررة، وتتلقى وجبة واحدة في اليوم، وسط وضع صحي كارثي. كانت الميليشيات تحتجز المهاجرين لابتزاز عائلاتهم. ولأن جوزفين لم تملك المال، لم يتم إطلاق سراحها إلا بعد عام كامل. هربت جوزفين إلى الجزائر مشيًا على الأقدام برفقة آخرين، وقضت ليالي في الصحراء. دخلت تونس في أفريل 2024. خلال صيف ذلك العام، حاولت مع مجموعة من النساء عبور البحر إلى إيطاليا. بعد مغادرتهم السواحل التونسية، اعترضهم الحرس البحري. خلال عملية الاعتراض، نفّذ الحرس مناورات دائرية تسببت في موجات كبيرة أدت لانقلاب القارب. سقطت جوزفين تحت المركب، وقطعت مروحة المحرك جزءًا من ساقها اليمنى. نُقلت إلى المستشفى وبُترت ساقها

23 ضحية للهرسلة الأمنية بسبب التصنيف الأمني

تواصل السياسة الأمنية في مكافحة الإرهاب حصد المزيد من الضحايا. فقد وثق سند 23 حالة جديدة لأشخاص صُنّفوا خطيرين من قبل وزارة الداخلية، وفرضت عليهم تدابير رقابية إدارية تقيد حرياتهم. بعضهم ربما كان قد أُدين في السابق في قضايا إرهابية، أو سافر إلى بؤر توتر، لكن آخرين لا يعرفون حتى سبب تصنيفهم. يشترك جميعهم في تعرضهم لقيود تعسفية على حريتهم. في كثير من الحالات، يكون الحضور الأمني اليومي غير المبرر شديدًا لدرجة يُعتبر فيها مضايقة حقيقية. وتؤثر هذه الممارسات سلبًا على حياة الضحايا وأسرهم: فقدان العمل، الطلاق، وصمة اجتماعية، عرقلة في الوصول إلى العلاج والخدمات الاجتماعية، الانقطاع عن الدراسة، وغيرها. الأثر المادي كبير للغاية، ويمكن أن يغرق الأسر في الفقر ، أما الاثر النفسي فهو أعمق وقد يبلغ درجة مماثلة للعنف الجسدي.

ثلاثة من هؤلاء المستفيدين الجدد هم قيد الإقامة الجبرية، مثل خالد، 39 عامًا، من جنوب تونس، متزوج ولديه ثلاثة أطفال صغار. حاول في عام 2012 الالتحاق بشقيقه في إيطاليا. مرّ عبر الجزائر وليبيا وتركيا واليونان وبلغاريا، قبل أن يُجبر في النهاية على العودة إلى تونس. أُوقف فورًا واحتُجز لمدة سبعة أيام واستُجوب من قبل فرقة مكافحة الإرهاب ثم أُطلق سراحه. أُوقف مجددًا في 2014 و2015 بعد هجوم استهدف حافلة للحرس الرئاسي، وفي كل مرة أُفرج عنه. أُبلغ بقرار إقامته الجبرية سنة 2016. تعرّض لمداهمات عديدة، وأثناء إحداها سنة 2021، نُقل إلى مركز الشرطة حيث تعرّض للاعتداء ثم احتُجز لعشرة أيام في تونس قبل أن يُفرج عنه. منذ ذلك الحين، يتعرّض للاستجواب بشكل متكرر في الشارع أو المقهى، ويتلقى استدعاءات للحضور إلى المركز. وخلال إحدى زياراته لمركز الشرطة، سمع في إحدى المرات أنه مدرج على قائمة S19.

وبسبب تصنيفه، لا يمكنه مرافقة والدته المريضة إلى مواعيدها الطبية في أقرب مستشفى. ويعاني خالد نفسه من مشاكل جلدية تتطلب منه استشارة أخصائي في نفس المستشفى. ومع ذلك، وبسبب الصدمة التي عانى منها نتيجة لاعتداءات وتهديدات الشرطة، فإنه يتجنب الذهاب إلى مركز الامن لطلب الإذن بمغادرة المنزل. كما تعاني بناته من صدمة نفسية ويتعين مراقبتهن من قبل أخصائي نفسي التابع لمندوبية حماية الطفولة التابع لمنطقتهم السكنية.

10. صوت أولئك الذين يرافقون

إيمـان: الإصغـاء بانتبـاه لقصـص الآخريـن، ومشـاركة آلامهـم ومعاناتهـم والظلـم الـذي يتعرضـون لـه هـو عـبء ثقيـل. ومـع ذلـك، فـإن القـدرة عـلى إحـداث تغيـير في حياتهـم، ومرافقتهـم نحـو النـور بعـد الظلمـة، تجعـل مـن كل لحظـة مؤلمـة عشـناها معهـم تجربـة إنسـانية عميقـة وثمينـة. توثيـق حـالات التعذيـب وسـوء المعاملـة هـو خطـوة أساسـية، لكـن السـؤال الحقيقـي هـو: مـاذا نفعـل بهـذا الألـم الـذي تـم ائتمانـنا عليـه؟ هنـا تكمـن قـوة برنامـج سـند. عملنـا لا يقتـصر عـلى الاسـتماع للضحايـا وتسـجيل شـهاداتهم؛ بـل نُسـخّر كل مواردنـا وكفاءاتنـا لجعـل هـذا اللقـاء الأول نقطـة انطـلاق نحـو إعـادة البنـاء.

سـهير: بصفـتي منسـقة قانونيـة ضمـن برنامـج سـند، أواجـه يوميًـا عمـق الجـراح الخفيـة الـتي تتركهـا التعذيـب وسـوء المعاملـة. مـا تعلمتـه مـن خـلال المقابـلات ومسـارات المسـتفيدين هـو أن الألـم النفـسي غالبًـا مـا يكـون أثقـل بكثـير مـن الأثـر الجسـدي. مـن بـين الحـالات الـتي أثـرت بـي بعمـق، حالـة تميـم، الـذي وُضـع قيـد الإقامـة الجبريـة منـذ تسـع سـنوات دون أن يغـادر مدينتـه، جـاء يطـرق بـاب سـند بحثًـا عـن طريـق نحـو العدالـة. رغـم الصعوبـات وبـطء الإجـراءات، قـال لي بإصرار: «قبـل أن آتـي إلى برنامجكـم، لـم أكـن أجـرؤ عـلى مقاومـة المضايقـات. كنـت أشـعر بالوحـدة، والضعـف، وبـدون سـند. لكـن اليـوم، أشـعر أنـني لسـت وحـدي. أنتـم سـندٌ لي. أعلـم أنكـم هنـا، وأنـا مسـتعد لمواصلـة هـذا النضـال.»

شيماء: لقد انضممت إلى فريق سند منذ عدة أشهر. القوة التي أشعر بها من خلال المستفيدين وعائلات ضحايا الوفاة المريبة هي مصدر تعلم يومي. أشعر بفرح عميق في كل مرة أشهد فيها تقدمًا قانونيًا في ملف ما. هناك جمال خاص في تلك اللحظات التي أُبلغ فيها مستفيدًا أن قرارًا قضائيًا قد صدر لصالحه.

كما أن هناك قوة مؤثرة في إصرار الضحية على الاستمرار في ملاحقة المعتدين والبحث عن الحقيقة، حتى وإن طال الزمن وتعقدت الإجراءات. لقد كانت الصبر دائمًا حليفهم، وهو حليفنا كذلك.

سارة: خلف كل ملف توجد قصة، غالبًا ما تكون موسومة بالعنف، بالصمت، وبفقدان المعالم. دوري كمنسقة اجتماعية يضعني في صميم هذه المسارات المنكسرة، حيث لا يقتصر الأمر على مدّ اليد، بل يتعداه إلى إعادة البناء. هذا العمل لا يقتصر على تقديم المساعدة الفورية، بل يمسّ الكرامة، والاعتراف، والعدالة. إنه يمكن من تم إسكاتهم من استعادة صوتهم، ومكانتهم، وهويتهم داخل المجتمع.

غالبًا ما يكون مسار التأهيل طويلًا ومليئًا بالعقبات، لكن كل حق يُستعاد يمنح لعملنا معنى حقيقيًا.

أتأثر بشكل خاص عندما أرى أن تدخلاتنا تمكّن شخصًا من استعادة توازنه، واسترجاع دوره داخل عائلته، أو مكانته داخل المجتمع، أو حتى مجرد شعور بالسكينة. في تلك اللحظات أُدرك أن عملنا، رغم صعوبته، ضروري جدًا.

حسيب: بصفتي منسقًا قانونيًا، لا يقتصر عملي على الدفاع عن حقوق الضحايا قانونيًا. بل يتمثل أساسًا

في إعادة بناء ثقتهم: بالعدالة وبالحياة. فالعدالة لا تقتصر على حكم يصدر؛ بل هي مسار عميق وشخصي لإعادة الإعمار.

صابرين: كمنسقة اجتماعية، رافقت نساء محطمات من شدة الألم، إلى أن وجدن في أنفسهن القوة للنهوض من جديد. تلك القوة كانت في داخلهن دائمًا، وإن كانت مدفونة أو مخنوقة بالجراح، لكنها لم

تختفِ أبدًا. من خلال الإصغاء، والاحترام، والثقة، يساعدهن برنامج سند على إظهارها.

لم يكن الأمر مجرد مرافقة، بل كان رابطًا إنسانيًا عميقًا.

وكلما قالت لي امرأة: «اليوم، أنا أقوى»، كنت أعلم أن مهمتي لها معنى حقيقي.

أمل : في بعض الأحيان يكون من المؤلم رؤية المعاناة والتخلي والظلم الذي يتعرض له مستفيدونا يومًا بعد يوم. ومع ذلك، أشعر بعمق

التأثر عندما أرى أن كلمة طيبة، أو توجيهًا مناسبًا، أو مرافقة فعلية يمكن أن تكفي لإحياء شرارة الأمل في نفوسهم.

شكـــر وتقـــدير

إن عمل برنامج سند، وهو برنامج المساعدة المباشرة لضحايا التعذيب وسوء المعاملة التابع للمنظمة العالمية ضد التعذيب (OMCT) في تونس، ما كان ليتحقق لولا التعاون المثمر مع شركائنا من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والدولية. تعرب المنظمة العالمية ضد التعذيب عن خالص امتنانها لجميع أصدقائها وشركائها الذين لا يدّخرون جهدًا من أجل تحسين حياة من تعرضوا للظلم والعنف، والذين يعملون بلا كلل من أجل تعزيز دولة القانون ومناهضة الإفلات من العقاب

.

تتوجه المنظمة بجزيل الشكر إلى الجهات المانحة، وعلى وجه الخصوص إلى الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والاتحاد الأوروبي، وهولندا، ومكتب الولايات المتحدة الامريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان وشؤون العمل ، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب.
إن محتويات هذا التقرير هي مسؤولية المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وحدها ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تفسر على أنها تعكس رأي المؤسسات التي تدعمها.

Royaume des Pays-Bas

United Nations Fund for Victims of Torture

UNION EUROPEENNE

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Direction du développement et de la coopération DDC

تشكر المنظمة فريقها المتخصص في الرعاية ضمن برنامج سند الرعاية على مواكبته المهنية للمستفيدين، كما تعرب عن تقديرها لجهود فريق سند الحق في المتابعة الدقيقة للملفات القضائية الاستراتيجية، بالتنسيق مع أعضاء شبكة المحاميات والمحامين.

وتتوجه المنظمة بشكر خاص وتقدير عميق للأستاذ مختار الطريفي على دعمه الثمين والمستمر.

تم إعداد هذا التقرير من قبل نجلاء الطالبي، نجلاء سليم، وهيلين لوغي، استنادًا إلى المعطيات والملاحظات التي جمعتها فرق العمل

كما تتقدم المنظمة بالشكر لكل من ساهم في استكمال هذا التقرير من خلال تقديم الملاحظات والنصائح القيّمة.
تُجيز المنظمة العالمية ضد التعذيب إعادة نشر مقتطفات من هذا التقرير بحرية، شريطة الإشارة إلى المصدر.

تصميم : LMDK Agency